مجلة البحوث والدراسات الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق

العدد العاشر - أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٩ م

- الإعـلام وأزمة التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها
- فاعلية برنامج تدريبى مقترح لتنمية الوعى بالأخبار الزائفة فى مواقع التواصل الاجتماعي وآليات مواجهتها
- تعرض النخبة المصرية للبوابات الالكترونية الإخبارية وعلاقتها بمستوى فاعلية تعاملهم مع الأخبار الزائفة
- أطر تقديم تنظيم "داعش" في المواقع الإلكترونية الدولية وعلاقتها باتجاهات النخبة نحوها
- خطابات التهجين الثقافي في مواقع التواصل الاجتماعي والخطابات المضادة
- وسائل الإعلام الجديد وقضايا الهوية والمواطنة في اطار تحديات العولمة
- استخدام الطفل المصري لكارتون الواقع الافتراضي باليوتيوب وتأثيراته على هُويته الثقافية في ضوء العولمة
- مستقبل العلاقة بين القنوات التليفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي..

مجلة البحوث والدراسات الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق

العدد العاشر ـ أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠١٩ م

رئيس مجلس الإدارة
لواء د. أحمد عبد الرحيم

رئيس مجلس إدارة المجلة ورئيس التحرير
أ.د. محمد سعد إبراهيم

مساعد رئيس التحرير
أ.د. سهير صالح

مديرا التحرير
أ.م.د. إلهام يونس أ.م.د. رامي عطا

سكرتيرا التحرير
أ.م.د. فاطمة شعبان ، د. حسين ربيع

المنسق الإداري
أ. أمين يسري

المراسلات

المعهد الدولي العالي للإعلام ـ ضاحية النخيل ـ مدينة الشروق ـ القاهرة
ت : ٢٦٣٠٠٠٤٢/٤٣/٤٤/٤٥ (٠٢) فاكس : ٢٦٣٠٠٠٣٩ (٠٢)
الرقم المختصر : ١٩٦٤٤ محمول : ٠١٠٠٥٦٠٠٠٦٧/٦٨/٦٩

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٨٩٦٤/ ٢٠١٤م
ISSN for Journal: (ISSN 2357-0407)
E.mail: crsjournal@sha.edu.eg
الموقع الإلكتروني : magazine.sha.edu.eg
متاحة على قاعدة بيانات دار المنظومة
www.mandumah.com

مجلة البحوث والدراسات الإعلامية

المؤتمر العلمي الرابع

للمعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق

بحوث الإعلام ومنهجية التكامل المعرفي

في إطار التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها

القاهرة ٨ ـ ٩ إبريل ٢٠١٩ م

برعاية

أ.د. خالد عبد الغفار	**الأستاذ/ محمد فريد خميس**
وزير التعليم العالى والبحث العلمي	مؤسس أكاديمية الشروق

رئيس مجلس الادارة

لواء دكتور/ أحمد عبد الرحيم

عميد المعهد رئيس المؤتمر

أ.د. محمد سعد إبراهيم

المجلد الثالث

قواعد النشر

للنشر والاشتراك

مجلة البحوث والدراسات الإعلامية (CRS JOURNAL)

مجلة علمية مُحكَّمة، تصدر عن المعهد الدولي العالي للإعلام بمدينة الشروق، وغايتها نشر الأبحاث العلمية والمحكّمة في مجال الإعلام، وتنشر باللغات العربية والأجنبية.

- ترحب المجلة بنشر المقالات العلمية للسادة الأساتذة المتخصصين، كما ترحب بإسهامات الباحثين بعرض الكتب والدراسات والمؤتمرات والمقالات الحديثة.
- تتم مراجعة البحوث وتحكيمها من قبل أساتذة متخصصين في مجال البحث المقدم لتحديد صلاحية البحث للنشر.
- تُقبل البحوث باللغة العربية أو والأجنبية ، ويُقدم مع البحث ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يقل عن صفحة واحدة.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة بحجم A4.
- تتلقى إدارة المجلة ثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر، على أن يُكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل، ويُشار إلى الهوامش والمراجع في المتن بأرقام، وترد قائمتها في نهاية البحث وليس في أسفل كل صفحة، بالإضافة إلى الـ CD الخاص بكتابة البحث.
- إدارة المجلة غير ملزمة برد الأبحاث التي لا تُقبل للنشر إلى أصحابها، مع التزامها بتوضيح أسباب عدم قبول النشر.
- يُشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مكان آخر، مع الالتزام بتعهد الباحث بأن بحثه لم ينشر من قبل ولن ينشر إلا بناء على رد من إدارة المجلة.
- يحصل الباحث على نسخة من المجلة فور صدورها.
- تُنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر.
- للنشر والاشتراكات : مقر المعهد بمدينة الشروق– القاهرة.
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٨٩٦٤ / ٢٠١٤م.
- ISSN for Journal: (ISSN 2357-0407)
- تستقبل البحوث قبل تحكيمها على إيميل ersJournal@sha.edu.eg .

الموقع الإلكتروني : magazine.sha.edu.eg متاحة على قاعدة بيانات دار المنظومة www.mandumah.com

مستشارو المجلة

أ.د. ابتسام الجندي
أ.د. إبراهيم المسلمي
أ.د. أسما حافظ
أ.د. أميمة عمران
أ.د. أمين سعيد عبد الغني
أ.د. أيمن منصور
أ.د. إيناس أبو يوسف
أ.د. بركات عبد العزيز
أ.د. ثروت كامل
أ.د. جيهان يسري
أ.د. حسن علي
أ.د. حسن عماد مكاوي
أ.د. حمدي حسن
أ.د. حنان جنيد
أ.د. خالد صلاح الدين
أ.د. راجية قنديل
أ.د. راسم الجمال
أ.د. سامي الشريف
أ.د. سامي طايع
أ.د. سامي عبد العزيز
أ.د. سامية محمد علي
أ.د. سلوى إمام
أ.د. سلوى العوادلي
أ.د. سمير حسين
أ.د. سهام نصار
أ.د. سوزان القليني
أ.د. السيد بهنسي
أ.د. شاهيناز طلعت
أ.د. شريف درويش اللبان
أ.د. شيماء ذو الفقار
أ.د. طه نجم
أ.د. عادل عبد الغفار
أ.د. عبد الجواد سعيد
أ.د. عبد العزيز السيد
أ.د. عزة عبد العزيز
أ.د. علي عجوة
أ.د. عواطف عبد الرحمن
أ.د. فوزي عبد الغني
أ.د. ليلى حسين
أ.د. ليلى عبد المجيد
أ.د. ماجدة مراد
أ.د. ماجي الحلواني
أ.د. محمد البادي
أ.د. محمد زين رستم
أ.د. محمد شومان
أ.د. محمد عبد الحميد
أ.د. محمد معوض
أ.د. محمود حسن إسماعيل
أ.د. محمود خليل
أ.د. محمود علم الدين
أ.د. محمود يوسف
أ.د. منى الحديدي
أ.د. نجوى كامل
أ.د. نسمة البطريق
أ.د. هبة السمري
أ.د. هبة شاهين
أ.د. هشام عطية
أ.د. هويدا مصطفى
أ.د. وليد فتح الله

* أسماء الأساتذة بعاليه مرتبة هجائيا

فهرس المحتويات

مجلة البحوث والدراسات الإعلامية

العدد العاشر ـ أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠١٩ م

- **الإعـلام وأزمة التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها** ٩
  أ. د مبارك بن واصل الحازمي
- **فاعلية برنامج تدريبى مقترح لتنمية الوعى بالأخبار الزائفة فى مواقع التواصل الاجتماعي وآليات مواجهتها ..** دراسة شبه تجريبية ٧٣
  د. محمد محمود عبد الغنى عطيوي
- **تعرض النخبة المصرية للبوابات الالكترونية الإخبارية وعلاقتها بمستوى فاعلية تعاملهم مع الأخبار الزائفة** د. إسراء الغزالي ١٧٣
- **أطر تقديم تنظيم "داعش" في المواقع الإلكترونية الدولية وعلاقتها باتجاهات النخبة نحوها ..** دراسة تحليلية وميدانية في إطار مدخل إدارة الصراع ٢٣٧
  د. راللا أحمد محمد عبد الوهاب – د. هبة محمد شفيق عبدالرازق
- **خطابات التهجين الثقافي في مواقع التواصل الاجتماعي والخطابات المضادة ..** دراسة تحليلية على المواقع الدينية المتشددة ٣٢٧
  د. رشا مجاهد
- **وسائل الإعلام الجديد وقضايا الهوية والمواطنة في اطار تحديات العولمة** ٣٦٧
  د. طارق معمر "بربخ"
- **استخدام الطفل المصري لكارتون الواقع الافتراضي باليوتيوب وتأثيراته على هُويته الثقافية في ضوء العولمة ..** كارتون الواقع سبايدرمان – نموذجًا ٤١٥
  د. نسمه إمام سليمان حسين
- **«مستقبل العلاقة بين القنوات التليفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي.. فيس بوك نموذجًا»** هاجر محمود محمد أبو زيد ٤٩٩

افتتاحية العدد

مقدمة

أ.د. محمد سعد إبراهيم
رئيس مجلس إدارة المجلة
ورئيس التحرير
عميد المعهد الدولي
العالي للإعلام بالشروق

يصدر العدد العاشر من مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، في موعده، ليؤكد تفرد المجلة في انتظام دوريتها، وتلازم موعدي الطبع والصدور، وهي إحدى نقاط التقييم التي استحدثها المجلس الأعلي للجامعات في تقييمه للمجلات العلمية الصادرة في جمهورية مصر العربية.

يتضمن العدد الجديد مجموعة متميزة من البحوث العلمية المحكمة؛ منها ثلاثة بحوث حول الإعلام وأزمة الهوية، حيث يتناول بحث الدكتورة رشا مجاهد خطابات التهجين الثقافي والخطابات المضادة بالتطبيق على المواقع الدينية المتشددة ، ويعالج الدكتور طارق معمر إشكالات الإعلام والهوية في اطار تحديات العولمة، بينما يعرض بحث الدكتورة نسمة إمام للعلاقة بين رسوم كارتون الواقع الافتراضي والهوية الثقافية.

وفي إطار مشروع البحث الجماعي حول آليات تداول الأخبار الزائفة وتأثيراتها النفسية والاجتماعية، تقدم الدكتورة إسراء الغزالي توصيفاً وتحليلاً لتعرض النخب المصرية للبوابات الإخبارية وتعاملهم مع الأخبار الزائفة

افتتاحية العدد

ويتبنى الدكتور محمد عطيوي برنامجاً تدريبياً لتنمية الوعي بالأخبار الزائفة ويقدم قياسياً لفاعلية هذا البرنامج.

ويناقش الدكتور مبارك الحازمي في بحثه الإعلام وأزمة التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها ، وتحلل الدكتوره رالا عبد الوهاب والدكتورة هبه شفيق أطر تقديم داعش في المواقع الإلكترونية الدولية واتجاهات النخبة حولها ، بينما تعرض هاجر محمود في بحثها لمستقبل القنوات التليفزيونية وشبكات التواصل الإجتماعي.

تحية تقدير للسادة الباحثين وأسرة تحرير المجلة

أ.د. محمد سعد إبراهيم

الإعلام وأزمة التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها

أ. د مبارك بن واصل الحازمي

أستاذ الاتصال والإعلام – جامعة الملك عبد العزيز – جدة

الملخص العربي:

إن المتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية باتت تؤثر بشكل أو بآخر على مدى موضوعية ومهنية الرسالة الإعلامية وتنبئ بانعكاسات واضحة على مستقبل الإعلام بمختلف روافده وقطاعاته، ما استدعى أن يكون بحثنا هذا منصباً على تلك التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها وتأثيرها في الإعلام وتأثرها به بهدف إيجاد الأفكار التي يمكن بها الحفاظ على مسار الإعلام وفق الأسس المهنية والقواعد الأخلاقية والتي يرى البعض أن التحولات المحيطة قد حادت بجانب من وسائل الإعلام عنها. لقد فرضت تلك المتغيرات المحيطة بإيقاعها السريع ومحاورها شديدة التشابك العديد من التحديات

الكبيرة على منطقتنا العربية، ولم يكن الإعلام العربي بمنأى عن تلك المتغيرات أو ما جلبته من صعوبات بل كان دائماً في قلبها، معاصراً لتطوراتها ومتأثراً بها بل ومؤثراً فيها أيضاً. ويشكل بحثنا هذا فرصة مثالية للتبصر في حال الإعلام وما يمكن القيام به لتعظيم ما يتمتع به من مواطن القوة وتصحيح ما قد يصيبه من مواضع الخلل، تأكيداً على الدور التاريخي للإعلام كشريك في دعم مجتمعاتنا نحو الأفضل ومساعدتها على تخطي ما قد يعترض طريقها من معوقات. إن إيقاع التطور بالغ السرعة في تقنيات ومفاهيم وأساليب العمل الإعلامي في ضوء الثورة التكنولوجية الكبيرة التي تجتاح العالم اليوم تفرض على القائمين على الإعلام العربي مسؤولية كبيرة تتمثل في إعمال الفكر لتقديم حلول جديدة تواكب هذا التطور وتكفل لإعلامنا العربي مستويات أعلى من الكفاءة والقدرات التنافسية، وكذلك لمساعدته على التخلص مما يكون قد أصاب جانباً منه بشوائب تشوه صورته أو تزعزع الثقة في مصداقيته، خاصة وأن البعض قد انزلق للأسف في مأزق الانحياز وتبديل الحقائق وتزييف الواقع واتخذ من الأخبار المضللة والمعلومات المفبركة سلاحاً يشهره في وجه الحقيقة ينشد تغييبها لخدمة أجنداته الخاصة.

وسوف تناقش دراستنا هذه العديد من القضايا الجوهرية التي تؤثر في مجتمعنا العربي وتشكل قيم جديدة قد يكون لها بعض الجوانب الإيجابية والسلبية، تمهيداً للوصول إلي أطر نظرية ومنهجية لمعالجة التحولات الدولية الراهنة والتي جاءت في المطالب الخاصة بالمحور الأول.

وسوف يختتم الباحث دراسته باقتراح بعض الآليات النظرية والمنهجية لمعالجة التحولات الدولية الراهنة في القضايا السابقة.

Abstract

The changes that the Arab region is going through are affecting, in one way or another, the extent of the objectivity and professionalism of the media message and predicting clear implications for the future of the media in all its branches and sectors. This requires that our research be focused on these current international transformations and their impact on the media and its impact on them with the purpose of finding all possible ways to preserve the course of media according to the professional bases and ethical rules, which some believe the current media has deviated from driven by these surrounding transformations.

These fast-paced and highly intertwined changes have posed many major challenges to our Arab region. The Arab media has not been immune to these changes or the difficulties they brought, but has always been at their core, keeping up with their evolution, influenced by and influencing them. Our research is an ideal opportunity to see tackle the media, maximize its strengths and correct any imbalances in it. This serves to affirm the media's historical role as a partner in supporting our societies for the better and helping them overcome obstacles.

The rapid pace of development in the techniques, concepts and methods of media in the wake of the great technological revolution sweeping the world today imposes great responsibility on the Arab media officials in the implementation of new solutions to keep pace with these developments and ensure the Arab media remains at the highest levels of efficiency and competitiveness. The responsibility also lies with them to counter any defects that may have distorted part of the Arab media's image or undermined the public's confidence in its credibility, especially

as some such media outlets have slipped into the dilemma of bias, falsification of facts and reality, and using misleading and fabricated information as a weapon to serve their own agendas.

Our study will discuss many of the fundamental issues that affect our Arab society and constitute new values that may have some positive and negative aspects, in order to arrive at theoretical and methodological frameworks to address the current international transformations that came under discussion in the first axis of this study.

The researcher concludes his study by suggesting some theoretical and methodological mechanisms to deal with the current international transformations in previous issues

المحور الأول

الإعلام وأزمة التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها

١- الإعلام والإرهاب ومنهجية التكامل المعرفي،

٢- الإعلام وازدواجية مكافحة الإرهاب والرعاية الدولية.

٣- الإعلام والعولمة وأزمة تهجين الهوية في إطار التكامل المعرفي.

٤- نحو مدخل نظري تكاملي لتفسير دور الإعلام في معالجة صراعات الهوية.

٥- الإعلام وأزمات التكامل السياسى في إطار الحروب الأهلية.

٦- الإعلام وإدارة أزمات تفكيك الدول والتعويم التاريخي للمجتمعات.

٧- الإعلام وصراعات النفوذ على النفط والغاز والممرات المائية.

٨- الإعلام ومستقبل السيادة الوطنية للدول.

٩- الإعلام التنموي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية.

مقدمة:

في تصورنا أن الإعلام المصري لن يستطيع أن يقوم بدور فاعل في مواجهة الإرهاب وإدارة أزمات (الهوية، والتهجين، النفط والغاز والممرات المائية، والسيادة الوطنية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي....وغيرها) إلا إذا قام بدور معرفي ودور تنويري لتلك الأزمات، والدور المعرفي يتمثل أساسا في التشخيص الدقيق للأزمة من وجهة نظر العلم الاجتماعي حتى تتبين أبعادها المختلفة، ويمكن بناء على هذا التشخيص رسم سياسة متكاملة لمواجهتها، ومن ناحية ثانية لابد من معالجة موضوع تجديد الخطاب الديني باعتباره ضرورة حتمية في المواجهة الثقافية لجميع الأزمات، وأخيراً حتى يقوم الإعلام المصري بدوره التنويري المفتقد، لابد من التركيز على أهمية تكوين العقل النقدي باعتبار ذلك البداية الضرورية لتجديد الفكر الديني.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار ما يواجهه العالم العربي من تحولات إقليمية ودولية راهنة خلقت العديد من الأزمات التي في مقدمتها ازدواجية مكافحة الإرهاب والرعاية الدولية وصراعات الهوية والحروب الأهلية وصراعات السيادة وصراعات النفوذ على النفط والغاز والممرات المائية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تعزيز الوعى النظري والتطبيقي بأهمية الإعلام وصراعات النفوذ على النفط والغاز والممرات المائية ومستقبل السيادة الوطنية للدول العربية، وصياغة أجندة بحثية مستقبلية مشتركة يتم تنفيذها من خلال فرق بحثية جماعية من تخصصات متعددة.

المطلب الأول

الإعلام والإرهاب ومنهجية التكامل المعرفي

يذهب خبراء الإعلام والمتخصصون في المجال الإعلامي إلى أن الإرهاب لا يستهدف فحسب قتل الكثيرين وإنما أيضا أن يعرف الكثيرون بوجوده، وأن التأثير النفسي الذى يستهدفه الإرهاب يفوق في الكثير من الأحيان التأثير الفيزيقي والقتل، وإذا كان للإرهاب أدواته الإعلامية فإنه في حد ذاته أي الإرهاب إعلام، يستهدف الشاشات والإذاعات ومواقع التواصل الاجتماعي ومختلف وسائل الإعلام.

استناداً إلى هذه الخلفية يمثل النقاش والجدل العالمي الراهن حول المعالجة والتغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، مرحلة مهمة في تصويب الأداء الإعلامي، وتطوير المعايير الأخلاقية والمهنية التى يستند إليها الإعلام، بمختلف أشكاله ووسائله في التعامل مع قضية الإرهاب وجرائمه.

يتركز هذا الجدال والنقاش حول الحدود التى يجب الالتزام بها في التغطية الإعلامية لحوادث الإرهاب، التى تمتد لتغطى عواصم عديدة غربية وغير غربية، وما إذا كانت هذه الحدود الراهنة تتيح نشر صور الإرهابيين وأسمائهم الفعلية والحركية جنبا إلى جنب مع صور ضحايا الإرهابيين وعلاقة ذلك بانتشار الإرهاب وشهرة الإرهابيين.

الحالة الإعلامية المصرية، وبشهادة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، والتصريحات العديدة لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ووزير الداخلية والمسؤول عن ملف مكافحة الإرهاب في المملكة سابقاً – يرحمه الله – في تصريحاتهما أكثر من مرة وكذلك العديد من خبراء الإعلام وأهل الفكر والرأي تعانى من مظاهر خلل واضحة، خاصة فيما يتعلق بالمعالجة والتغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية، يبرز من بينها على سبيل المثال لا الحصر، خلط

المعلومات بالرأي والمساهمة في شهرة بعض التنظيمات الإرهابية، ما كان من الممكن لهذه المنظمات والتنظيمات الإرهابية أن تحققها بدعايتها وجهودها الإعلامية وذلك على حساب المهنية والاحترافية وعدم الاستناد إلى مصادر موثوقة للمعلومات كـأن تكـون مصادر رسمية معروفة وليست مجهلة أو مواقع مشهوداً لها بالكفاءة والمصداقية وفـق المعايير الدولية في هذا الصدد، وفى العديد من الحالات حملت العديـد مـن وسـائل الإعلام المصرية معلومات خاطئة وتم تناقلها وتداولها على حساب الحقيقة والمعلومات الصحيحة. كما أن افتقاد المهنية والاحترافية يظهر بوضوح في تحول بعـض مقـدمي البرامج إلى أصحاب آراء ورؤى يروجون لها على حساب ضيوفهم المدعوين بحكـم اختصاصهم وتخصصاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من وسائل الإعلام المصـرية في محاولاتها لتحقيق السبق الإعلامي والخبري عملا بقواعد المنافسة المهنية تخـرج نفسها من هذا السباق بسبب خطأ المعلومات التى قدمتها وضعف مصادرها، وفى ذلـك فهي لا تسعى إلا إلى الإثارة بأقل معانيها وبأكثرها ابتعاداً عـن المعـايير والقواعـد المعمول بها عالمياً في مجال المنافسة وإحراز السبق والانفراد في المجال الإعلامي.

ومن أجل ذلك، فإن النقاش الذى أشرنا إلى محتواه ينبغي أن يكـون ملهمـاً للإعـلام المصري بشتى وسائله وتعدد ملكيته عاماً أو خاصاً بهدف التوصل إلى صـياغة كـود أخلاقي ومهني وميثاق شرف إعلامي يجنب الإعلام مخاطر الانزلاق فـي التـرويج للإرهاب دون قصد أو المبالغة في قوة الإرهاب وبث الخوف والرعب علـى حسـاب جهود الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية في محاربة الإرهاب.

ولعل السؤال الرئيسي الذي تنبغي إثارته هو كيف نواجه التطرف؟ هناك إجابة تقليديـة تتمثل في استخدام الوسائل الأمنية والأدوات السياسية، وهو منهج في تقديرنا عقيم، لأنه ليس بالأمن وحده يجابه الإرهاب وهناك إجابة أخرى نتبناها وتتمثل في منهج السياسة الثقافية الذي يقوم على أساس تحليل ثقـافي عميـق لظـواهر التطـرف والإرهـاب ولو أردنا أن نعدد مفردات المنهج الأمني والسياسي- وهو منهج ضروري ولكنه ليس كافياً لوجدناها تتمثل في عدد من الأساليب، من بينها سياسة تدمير شـبكات التطـرف

ومواجهة الإرهاب من خلال أجهزة الأمن والقانون، وإثارة الانقسامات بين مختلف الجماعات الإرهابية تحت شعار "فرق تسد" وعزل العناصر المتطرفة، وإعطاء المجال للعناصر المعتدلة حتى يسود خطابها في المجتمع، مع التركيز على الوسطية، ولعل أبرز هذه المفردات هو المواجهة العنيفة الحاسمة مع العناصر المتطرفة والإرهابية لاستئصالها من المجتمع.

نحن في العالم العربي في مواجهة الإرهاب أمام ظاهرة بالغة التعقيد ومن هنا فالتفسيرات الاختزالية التي تذهب إلى أن السبب هو الفقر المدقع للناس والذين يخرج من صفوفهم الإرهابيين ليس صحيحاً، ولعل ما يجعلنا ننحّي جانباً هذا التفسير الاختزالي للإرهاب في مسألة الفقر، هو حالة زعيمي القاعدة المشهورين بن لادن السعودي والظواهري المصري. بن لادن من أكبر الأثرياء، وبالتالي فالزعم بأن الفقر دفعه لارتكاب جرائم الإرهاب أو التخطيط لها لا يستقيم وكذلك الظواهري الطبيب الذي ينتمي إلى أسرة مهنية ثرية وهناك عشرات الأمثلة من أعضاء الجماعات الإرهابية سواء في الغرب أو لدينا لا علاقة لسلوكهم الإرهابي بالفقر. أمام ظاهرة الإرهاب لا ينبغي أن نقنع بالتفسيرات الاختزالية المسطحة، مثل الفقر، أو حتى القهر الذي تمارسه النظم السياسية السلطوية، لأن الإرهاب الغربي تم في حالات عديدة ضد نظم سياسية ديمقراطية لا تمارس القهر على شعوبها.

المشكلة الحقيقية هي كيف يتشكل العقل الإرهابي؟

تعرض مؤتمر شباب الباحثين الذي نظمه المركز العربي للبحوث بالتعاون مع وزارة الشباب لهذا الموضوع من خلال أبحاث علمية رصينة عرضت في المؤتمر وأثمرت مناقشات خصبة، أدت إلى صياغة عدد من التوصيات المهمة منها:

- إعداد قاعدة بيانات عن الشباب المنضمين للجماعات الإرهابية في الدول العربية ومدى انخراطهم في العمليات القتالية التي تقوم بها تلك التنظيمات.
- إنشاء مرصد يقوم عليه مجموعة من الباحثين المتخصصين لرصد الممارسات

الإرهابية وصياغة برامج للأمن الفكري تتناسب مع الأوضاع المجتمعية والاقتصـادية السائدة في الدولة.

– أن تكون إستراتيجية المواجهة للجماعات الإرهابية متعددة الأوجـه تسـتعمل فيهـا الوسائل الأمنية والثقافيـة والتعبئـة والإجـراءات السياسـية فـي خطـة متكاملـة. كما نرى أهمية الدور التنويري للإعلام المصري في:

١– تكوين العقل النقدي: اهتممنا منذ سنوات بمشكلة تكوين العقل النقدي العربي، إيمانا منـا بـأن هـذا التكـوين يعـد إحـدى المهـام الرئيسـية لأي ثقافـة معاصـرة.
٢– تأسيس العقل النقدي بداية تجديد الفكر الديني: نخطئ خطأ جسيماً لو ظننا أن تجديد الفكر الديني يتمثل أساساً في مراجعة ونقد بعض الأفكـار المتطرفـة المبثوثـة فـي الخطاب الديني، سواء تمثل هذا الخطاب في الكتب الأزهرية المقـررة علـى طلبـة الأزهر أو في بعض الكتب التي ألفها كتاب متطرفون مارسـوا القيـاس الخـاطئ أو التأويل المنحرف للآيات القرآنية، للترويج للفكر التكفيري والذي هـو أسـاس العمـل الإرهابي، وذلك لأن المطلوب قبل إحداث ثورة دينية تركز على المقاصد العليـا فـي والقيام "بثورة معرفية" تركز على مناهج التعليم العتيقة الباليـة سـواء فـي المعاهـد الأزهرية التي تخصصت في تعليم الفكر الديني أو فـي مؤسسـات التعلـيم المـدني الزاخرة بقشور العلم، والتي لا محل فيها لفكر ديني مستنير.

المطلب الثاني

الإعلام وازدواجية مكافحة الإرهاب

مكافحة الإرهاب من المفاهيم الإشكالية في عالمنا المعاصر، فهي لم تعد تتعلق بالمتورطين في استخدام العنف أو المشتبه بهم، أو الـذين يمكـن تجنيـدهم وجـذبهم للأيديولوجية الراديكالية، بل باتت متعلقة بنا جميعا، ففي مجتمع ديمقراطي مفتوح مثل بريطانيا باتت مكافحة الارهاب خطراً على الحرية والخصوصية الشخصـية للمجتمـع كله فكاميرات المراقبة تملأ الأماكن العامة، ووسائل التجسس باتت منتشرة من المدرسة وحتى الجامعة، مروراً بالمساجد والمراكز الثقافية وصولاً إلى الفضاء الالكتروني.

في السنوات الأخيرة توسعت الاجراءات التى تتخذها الدول في اطار مكافحـة الإرهاب لتشمل التجسس الإنترنت والاعتقال الاستباقي، والاستجواب الوقائي، والقيـود المالية، والمكافحة الالكترونية، وتحليل التوجهات والسلوك والاختـراق عبـر عمـلاء محليين، وزيادة أعداد الشرطة وكاميرات المراقبة، وأمن المطارات، وأمـن الحـدود، والترحيل، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والحصار الاقتصادي وحتى تغيير النظم.

أنها قائمة واسعة من الإجراءات تبدأ من التقني إلى الأمني وحتـى السياسـي، وهـذه القائمة تقع في اطار أربعة محاور أساسية لمكافحة الارهـاب بحسـب الاسـتراتيجية الدولية التى وضعتها الأمم المتحدة باعتبارها تم إقرارها من كافة دول الأمـم المتحـدة وهذه المحاور الأربعة هي:

أولاً: اجراءات متعلقة بأسباب انتشار الإرهاب.

وثانياً: اجراءات مكافحة ومنع الارهاب.

وثالثاً: اجراءات بناء قدرات الدولة على التصدي للإرهاب.

ورابعاً: اجراءات احترام حقوق الانسان وتطبيق القانون في اطار الحرب على الارهاب.

وتقول منظمة «النساء والمساواة» البريطانية إن أي استراتيجية حكومية لمواجهة التطرف والارهاب لن تؤتى ثمارها بدون تحسين الأوضاع الاقتصادية للمسلمين، وترفض المنظمة وغيرها من المنظمات البريطانية استراتيجية الحكومة بضم «الاندماج الوطني» للمسلمين، في إطار استراتيجية مكافحة الارهاب، داعين إلى الفصل بين الاستراتيجيتين على أساس أن تحسين ادماج المسلمين وتحسين مستوياتهم الاقتصادية يجب أن يكون هدفا بحد ذاته، وليس مرتبطا بشكل عضوي باستراتيجية مكافحة الارهاب.

ووفقا لرئيسة المنظمة ماريا ميلر، فإن استراتيجية «منع التطرف» التى وضعها حزب العمال عندما كان في السلطة وواصلها رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون وتواصلها حاليا رئيسة الوزراء تريزا ماي، أدت إلى «توتر واحتقان» بالغين لدى مسلمي بريطانيا لم تخف حدته.

إلى جانب هذا، هناك ازدواجية في المعايير تجعل مكافحة الإرهاب في الكثير من الحالات «مسيسة» لتحقيق أهداف معينة. والكثير من المنظمات الحقوقية والانسانية في انجلترا وأمريكا وغيرها من الدول الأوروبية ترى أن تلك الازدواجية كارثية النتائج، فعلى مستوى صراع دولي مثل الحرب السورية، لا تجد تلك الدول غضاضة في التعامل على الأرض مع بعض التنظيمات السورية المتطرفة المرتبطة بتنظيم «القاعدة» مثل جبهة النصرة، وتنظيم «أحرار الشام»، وذلك وسط محاولات دولية لتصنيف هذا التنظيم «معتدلاً» رغم أن أجندته الديمقراطية والحقوقية والسياسية لا تختلف عن «القاعدة». وعندما يبدأ خطر تلك التنظيمات الجهادية في تهديد العواصم

الغربية، كما حدث مؤخرا في فرنسا وبلجيكا، يكون مواطنوهـا مـن المسـلمين أول المتهمين بالسكوت والتواطؤ على النزعات الراديكالية وسطهم. وهذه الاتهامات بدورها تعزز الشعور بالاغتراب وتسهل على تنظيمات مثل «داعش» تجنيد المزيد من مسلمي أوروبا، إنها «حلقة مفرغة» من الفشل في محاربة التطرف والإرهاب تشـكل خطـراً قاتلاً على التعايش المشترك في أوروبا وعلى الأمن الدولي.

على المستوى الدولي العالمي:

اعتمدت الدول الأعضاء في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وهي على شكل قرار وخطة عمل مرفق بها صـك عـالمي فريد سيحسن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وهـذه هي المرة الأولى التي اتفقت فيها الدول الأعضاء جميعها على نهج استراتيجي موحـد لمكافحة الإرهاب ليس فحسب بتوجيه رسالة واضحة مفادها أن الإرهاب غير مقبـول بجميع أشكاله ومظاهره بل أيضاً بالعزم على اتخاذ خطوات عمليـة فرديـاً وجماعيـاً لمنعه ومكافحته، وتلك الخطوات العملية تشمل طائفة واسعة من التدابير التي تتـراوح من تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية إلى تحسـين تنسـيق أنشـطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، واعتماد الاستراتيجية يفي بـالالتزام الذي قطعه قادة العالم في مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ويستفيد مـن كثير من العناصر التي اقترحها الأمين العام في تقريره الصادر في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ بعنوان "معاً ضد الإرهاب: توصيات من أجل استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب".

وعلى المستوى العربي الإقليمي:

عقد وزراء الإعلام بالدول الداعية لمكافحة الإرهاب، اجتماعاً علـى هـامش اجتماع وزراء الإعلام العرب الذي عقد بتاريخ: ٨ مايو ٢٠١٨هـ في مقر الجامعـة العربية بالقاهرة، وأكد الوزراء على أهمية مواصلة تطوير استراتيجيات وآليات العمل

الإعلامي الهادف إلى مكافحة خطاب الكراهية والتطرف، وفضح الدول التـي تـدعم وتمول وتحتضن الإرهاب.

وشدد الوزراء على ضرورة التصدي لوسائل الإعلام التي تعيث في المنطقة فساداً، من خلال نشرها وترويجها المستمر للفكر المتطرف، واستضافة قادة هـذا الفكـر، تحـت ذريعة المهنية وفتح المجال للجميع لإبداء رأيه، وهذا ما يتعارض مع أبسـط القواعـد الأخلاقية، إذ إن الإعلام وجد لنشر قيم الوسطية والتسامح والحوار المبني على أسـس فكرية معتدلة لا تلغي الآخر، وليس لنشر القتل والدمار والتدخل فـي شـؤون الـدول الداخلية وزعزعة استقرارها.

وأكد الوزراء رفضهم التام واستنكارهم لما تقوم به بعض الوسائل الإعلاميـة، التـي تواصل سياسة ضرب الوحدة بين الشعوب العربية من خـلال تركيزهـا علـى نشـر مواضيع وأخبار هدفها زعزعة النسيج الوطني للدول العربية، بجانـب عملهـا علـى الترويج لجماعات وشخصيات إرهابية وفتح المجال لها لبث سمومها في العالم العربي.

ودعا الوزراء إلى دعم كافة وسائل الإعلام التي تعزز روح التعاون والتعايش السلمي، لمواجهة الوسائل التي اتخذت من الانحراف والتطرف منهجـاً انعكـس علـى كافـة تقاريرها وموضوعاتها.

كما بحث الوزراء آليات تطوير العمل المشترك بين الدول الداعية لمكافحة الإرهـاب، لما للإعلام من دور محوري في تنوير المجتمع، وتعزيز الأفكار الإيجابية التي تضمن التعايش السلمي بين مختلف فئات وشرائح المجتمعات، وأكدوا أهمية اللقاءات المستمرة والتنسيق الدائم والبناء على ما تحقق من نجاحات متتالية أدت إلى كشف زيف وسـائل إعلام الفتنة والتطرف والإرهاب.

على مستوى الدول العربية:

تشكلت دول التحالف العربي من السعودية ومصر والإمارات والبحرين لتكون جبهة مقاطعة ضد دولة قطر التي تساعد وتشجع جماعات الإرهاب مادياً وإعلامياً.

ونرى أنه بالتزام الدول والجماعات والمؤسسات والأفراد بأشكالها المتعددة بهذه القرارات سوف يتم تحجيم العمليات الإرهابية والقضاء على الأفكار الهدامة التي تدعوا إلي التطرف والفتنة بين أفراد المجتمع.

المطلب الثالث

الإعـــــلام والعـــــولمة

وأزمة تهجين الهوية في إطار التكامل المعرفي

العولمة تعني جعل الشيء عالمي أو جعل الشيء دولي الانتشار في مـــداه أو تطبيقه، وهي أيضاً العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات، سواء التجـــاري. والتـــي تكون من خلالها العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول، ثم سياســـية، ويتبـــع ذلـــك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا، أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم. وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول وبعضها البعض. تعرف مجموعة من الدول الرأسمالية المتحكمة في الاقتصاد العـــالمي نمـــوا كبيرا جعلها تبحث عن مصادر وأسواق جديدة مما يجعل حدودها الاقتصادية تمتد إلـــى ربط مجموعة من العلاقات مع دول نامية لكن الشيء غير مرغوب فيه هـــو أن هـــذه الدول المتطورة على جميع المستويات الفكرية والثقافية والعلمية دخلت في هوية الدول الأخرى إلا أنها حافظت على هويتها الثقافية خاصة وأن العولمة لم تقتصر فقط علـــى البعد المالي والاقتصادي بل تعدت ذلك إلى بعد حيوي ثقافي متمثل في مجموع التقاليـــد والمعتقدات والقيم كما أن العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية لأي بلد بل جعلت مـــن العالم قرية صغيرة. يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التـــي تكتســـب بهـــا العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل وتلاشي المسافة، حيث تجري الحيـــاة فـــي العالم كمكان واحد، قرية واحدة صغيرة ويعرف المفكر البريطاني رونالد روبرتســـون العولمة بأنها «اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش» كما يعرفها مالكوم واترز مؤلف كتاب العولمة بأنهـــا «كـــل المســـتجدات

والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد».

الهوية الوطنية: ساد في السنوات الأخيرة المنصرمة نقاش مستفيض حول ما يمكن وضعه تحت عنوان عريض هو «الهوية الوطنية»، وذلك في سياق بروز أصوات عديدة «تحذّر» من خطر فقدان البلدان الأوروبية لهويتها الأصلية بسبب تعاظم عدد المهاجرين والوافدين إليها من «الأجانب»، وبالوقت نفسه مثّلث الهوية موضوع سلسلة من الكتب صدرت حديثاً.

التهجين:

يرى العديد من الكتّاب أن العولمة الثقافية هي عملية تاريخية طويلة الأمد لجلب الشعوب المختلفة للترابط. جان بيترس يشير إلى أن العولمة الثقافية تنحصر في دمج الإنسان والتهجين بحجة أنه من الممكن الكشف عن الاختلاط الثقافي عبر القارات والأقاليم من خلال العودة إلى قرون عديدة وملاحظة التغيير. فعلى سبيل المثال، يشار إلى الممارسات الدينية واللغة والثقافة كحركة جلبها الاستعمار الإسباني للقارتين الأميركتين، كمثال آخر التجربة الهندية تظهر تأثير العولمة الثقافية وتاريخها الطويل، عمل هؤلاء المؤرخين الثقافيين يؤهل الكتّاب في الغالب علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع الذين يتتبعون أصول العولمة إلى الرأس مالية الحديثة والتي سُهلت من خلال التقدم التكنولوجي.

أن مفهوم «التهجين» يجد أصوله الأولى في مجال علوم الحياة «البيولوجيا» لينتقل بعد ذلك إلى مجال الاستخدام في علوم اللغة وفي النظريات العرقية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر في الغرب، ثم شاع استخدام المفهوم أكثر ليطال عدة مشارب في مقدمتها الثقافات الشعبية.

إن مفهوم «التهجين» يحمل فكرة «الخلط» أساساً وجوهرياً، واعتباراً من نهايات القرن الثامن عشر بدأ بالظهور «خطاب» يتحدث عن «المزج العنصري». وبالتوازي ظهرت أيضا مقولات تؤكد على تفوّق الأوروبيين بالقياس إلى الآسـيويين والأفارقـة، كانـت ترجمة ذلك على الصعيد الأوروبي هو «الخوف» من «انحلال» العرق الأوروبي بمن هم «أدنى» منه، بهذا المعنى جرى النظر إلى المطالبة بنقاء العرق الأوروبي» كمقولة تتماشى مع ذهنية عصر الاستعمار.

بالمقابل أكدت أدبيات كثيرة على الآثار الإيجابية الكبيرة لـ«الامتزاج والتفاعل» علـى الهويات والثقافات الأوروبية بالتوازي أكد الكثير على تنامي الإدراك بواقـع «التعـدد الثقافي». تتم الإشارة في هذا السياق بأشكال مختلفة إلا أن التفاعل الثقافي، أي ما يـدل على مفهوم «التهجين» بلغة «مؤدبة» قد عرف ازدهاراً كبيراً في زمن العولمة.

وتتمثل إحدى النتائج التي يتم الوصول إليها في هذا الإطار بالقول أن العولمـة تمثـل بأحد وجوهها «تهديداً» على «الأمن الثقافي» عبر زيادة «سرعة وكثافة» «التهجـين» الثقافي وليس «التناسق الثقافي»، كما يقول البعض.

وتتبدّى عملية «التهجين» التي تساعد عليها العولمة في زيادة «جرعة» الثقافة العالمية، أي «الأميركية» في الواقع العملي، فيما هو «محلّي» و«وطني»، وكذلك في الاستخدام الكبير لـ«المرجعية الأميركية» في مختلف الممارسات الاستهلاكية يتم في هذا الإطار التمييز بين «التهجين» وبين «الهوية» ذات الثقافات المتعددة.

مقاييس العولمة:

تستخدم العولمة للإشارة إلى:

تكوين القرية العالمية: أي تحول العالم الكبير إلى ما يشـبه القريـة لتقـارب الصلات بين الأجزاء المختلفة من العالم مع ازدياد سـهولة انتقـال الأفـراد، التفـاهم المتبادل والصداقة بين "سكان الارض".

العولمة الاقتصادية: ازدياد الحرية الاقتصادية وقوة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الأرض المختلفة التأثير السلبي للشركات الربحية متعددة الجنسيات، أي استخدام الأساليب القانونية المعقدة لمراوغة القوانين والمقاييس المحلية لاستغلال للقوى العاملة والقدرة الخدماتية لمناطق متفاوتة في التطور مما يؤدي إلى استنزاف أحد الأطراف (الدول) في مقابل الاستفادة والربحية لهذه الشركات.

علاقة العولمة والهوية الثقافية:

ان العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية في التنافر والتصادم والصراع إذ تسعى العولمة إلي خلق وحدة ومنظومة متكاملة، في حين تدافع الهوية عن التنوع والتعدد. كما نجد العولمة تهدف إلى القضاء على الحدود والخصوصيات المختلفة بينما الهوية تسعى إلى الاعتراف بعالم الاختلافات وترفض الذوبان، وباختصار فالعولمة تبحث عن العام والشامل بينما الهوية هي انتقال من العام إلى الخاص ومن الشامل إلى المحدود.

بعض آليات ومظاهر عولمة الثقافة:

لعل أبرز ما يجسد تأثير العولمة على ثقافات المجتمعات الأخرى هو الانتشار الواسع والكبير لشركة "كوكا كولا" ولمطاعم "الهامبرغر" "والماكدونالدز" هذه الأخيرة التي تعتبر واحدة من أكبر المطاعم التجارية الأمريكية وهي رمز الإمبريالية الرأسمالية الأمريكية فهده العلامات التجارية تقدم وجبات سريعة لا تتيح للزبائن الجلوس لفترات طويلة ، ومن هنا انتقلت من كونها نظاما لبيع الطعام السريع إلى نمط حياة وذلك من خلال نظامها الذي قضى على العلاقات البشرية التي لم تعد بين الإنسان وأخيه بمفهوم التفاعل المباشر بل هي محكومة بقضايا مادية مما تسبب في اختفاء الحميمية في العلاقات، كما نجد كذلك وسائل الاتصال والإعلام ساهمت بشكل كبير في انتشار العولمة في المجال الثقافي وتتجلى هذه المساهمة في القنوات التلفزيونية والفضائية التي

بواسطتها يتم بث أفلام ومسلسلات وموسيقى تمثل سلوكيات العنف والجنس بشكل إباحي يتناقض مع العفة في المجتمعات العربية المحافظة.

التكامل المعرفي:

قضية التكامل المعرفي قضيّةٌ فكرية منهجية، من حيث إنها ترتبط بالنشاط الفكري، والممارسة البحثية، وطرق التعامل مع الأفكار، ولكن الغرضَ من معالجة قضية التكامل المعرفي ومنهج هذه المعالجة سوف يحددان الحقل المعرفي الذي يمكن أن تصنّف فيه هذه القضية، فقد يصنّف التكامل المعرفي في الحقل الفلسفي أو في فرع أو أكثر من فروع الفلسفة: علم الوجود أو علم المعرفة أو علم القيم، ويأخذ في هذه الحالة بُعْداً نظرياً تجريدياً، وقد يصنّف أيضاً في واحد من حقول النشاط الحضاري للمجتمع، عندما يكون الغرض توفير الموارد الضرورية وتحويلها إلى نشاط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، لتيسير سبل الحياة العملية للناس، وعندها يأخذ الموضوع بُعْداً اجتماعياً تطبيقياً، لكنَّ النظر إلى موضوع التكامل المعرفي ربما يقتصر على زاوية التعامل مع الحقول المعرفية المتعددة، ومستوى الحاجة إلى كل منها في تصميم برامج المؤسسات التعليمية ومناهجها، فتأخذ القضية بُعْداً تربوياً تعليمياً... وهكذا.

المطلب الرابع
نحو مدخل نظري تكاملي
لتفسير دور الإعلام في معالجة صراعات الهوية

للإعلام بأنماطه ووسائله المتعددة دور بالغ الأهمية في بناء الإنسان عبر تعزيز انتمائه الوطني وتثقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في الميادين كافة، وكذلك في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الناس على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية وانصهار الجماعة الوطنية والالتفاف حول مشروع قومي للدولة، ويمثل الإعلام المنبر الجماهيري الأضخم للتعبير عن آراء المواطن وهمومه وعرض قضاياه وشكاواه، بل إن وسائل الإعلام الحديثة، في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر السماوات المفتوحة، باتت أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى بقاع المعمورة، وعلى المستوى المحلى باتت وسائل الإعلام في بعض الدول تؤدى دوراً يفوق دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

ويثير مفهوم الهوية في أبعاده الثقافية والفكرية والسياسية والدينية أسئلة شائكة لكونه من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين مختلف الباحثين والدارسين، ورغم تعدد زوايا النظر إلى مفهوم الهوية، فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن مسألة الهوية ليست معطى جامداً وثابتاً وإنما هي معطى تاريخي خاضع للتأثر والتأثير، ومن هنا ضرورة إعادة البحث في ماهية الهوية ومقوماتها وفق ما يفرضه الواقع من تحديات ولاشك أن ضبط علاقة الإعلام بالهوية من القضايا الهامة التي استأثرت باهتمام مختلف الباحثين والدارسين وفي مقدمتهم السياسيين والإعلاميين، فقد كشف النقاش السياسي والإعلامي

على أن دور الإعلام لم يعد مقتصراً على وظيفته التقليدية في النشر وتعميم الأخبار والتأثير في الرأي العام وتوجيهه، بل تجاوز ذلك إلى القيام بوظائف جوهرية ومنها على الخصوص تحريك سؤال الهوية وطرح قيم المواطنة والثقافة السياسية وغيرها، خاصة في ظل التحولات التاريخية الهامة التي شهدها المجتمع العربي في السنوات الأخيرة.

وقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث أهمية وسائل الإعلام المختلفة في صناعة الهوية الوطنية وصياغة القيم والنهوض بمخرجاته التثقيفية والهوياتية، وتزداد أهمية الحديث عن العلاقة بين الإعلام والهوية في العالم العربي اليوم أكثر من أي وقت مضى مع سيادة صورة تركيبية قاتمة عن الهوية العربية التي تقتبس من الكل الثقافات، شرقية وغربية، مما يطرح بقوة أهمية تجديد الإعلام العربي لوظيفته ودوره في صياغة هوية ثقافية عربية صرفة.

وقد بات مفهوم المواطنة يقوم في الوقت الراهن على عدة مبادئ في مقدمتها تساوى الناس في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللهجة أو النوع أو الوضع الطبقي وتبدأ هذه العملية بتساوي الناس أمام القانون، في «مواطنية مدنية» يحميها القضاء، بما يعطى الفرد حصانة ضد الاعتقال التعسفي، ويعطيه الحق في حرية التعبير عن الرأي، والحق في الملكية. وتأتى بعدها «المواطنية السياسية» التى تقوم على أكتاف المؤسسات التمثيلية (البرلمانية)، التى يحصل الفرد من خلالها على حق الانتخاب والترشح، ثم تأتى «المواطنية الاجتماعية» التى تقوم على توفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفرد، بما يؤمّن له حياة كريمة، تلبى فيها حاجته إلى الغذاء والإيواء والكساء والدواء والترفيه، ويجد الخدمات التى يحتاجها من تعليم وصحة... إلخ، ويقابل هذه الحقوق أداء الفرد ما عليه من واجبات منها طاعة القوانين، ودفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية أو العامة، أو الاشتراك في الدفاع عن الوطن.

وهناك من يميز بين أربع صور حديثة للمواطنة: الأولى الصورة (الجمعية) حيث تدل المواطنة ضمناً على المشاركة والخدمة الاجتماعية من أجل المنفعة العامة، مستندة إلى المرتكزات الأساسية للجماعة ومنها: الثقافة والقيم الأخلاقية، والثانية (الصيغة الجمهورية المدنية) وتنصب فيها المواطنة على المشاركة السياسية، إذ لا تشير المواطنة هنا إلى نظام أخلاقي أساسي، أو إلى تجمع أصلى، ولكنها تشير إلى فكرة مساهمة المواطنين في صنع القرار، وإضفاء القيمة على كل من الحياة العامة والجدل العام، والثالثة (الليبرالية الجديدة) أو المفهوم التحرري للمواطنة، الذى ينظر إليها بوصفها وضعا قانونيا، ينحسر فيه المجال السياسى إلى أقل حد ممكن، من أجل منح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية وفى هذه الحال يصبح المواطنون مبدئيا مستهلكين عقلاء للبضائع العامة، وتبقى المصلحة الشخصية الدافع الرئيسي المحرك للمواطنين.

أما الرابعة فهي الصيغة (الليبرالية الاجتماعية للمواطنة) والتي صارت مسيطرة في معظم الديمقراطيات الغربية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وتركز هذه الصيغة على حقوق الفرد مثل الحق في إبداء الرأي والتصويت والضمان الاجتماعي، مقابل الالتزام بدفع الضرائب، وبالخدمة في الجيش، والالتزام بالتقدم إلى الوظائف، وقبولها في حال توافرها، بدلاً من العيش عالة على معونة الدولة، وطبقا لهذه الصيغة تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، في المجال العام، وحصول الفرد على أكبر قدر من التحرر لممارسة حقوق وتطوير شخصيته، ومن هنا يسعى الأفراد إلى وضع حد لتدخل الدولة في حياتهم.

ومن أسف فإن إعلامنا لا يقدم كل ما هو مطلوب منه في سبيل تعزيز مبادئ المواطنة وشروطها، فهو في أغلب الأحيان منحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها

للسلوكيات التى تنال من حقوق المواطنين، وذلك في ظل غياب واضح لسياسة إعلامية متحررة من القيود السياسية والبيروقراطية، تراعى التحولات التى يشهدها الناس محلياً وإقليمياً ودولياً وتؤمن بالحرية في التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار بعد زوال الكثير من العقبات والصعاب، وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر.

وحتى يمكن أن ينتصر الإعلام للمواطنة فلا بـد أن يشـارك المجتمـع كلـه بمختلف طبقاته وفئاته وشرائحه وتوجهات أفراده ومشـاربهم فـي صـياغة السياسـة الإعلامية، فللإعلام بمختلف وسائله أهمية بالغة في تعزيز وحماية الهويـة الوطنيـة. والإعلام ليس فقط أغنية أو مسرحية للوطن، بل هو معالجة فكرية أيضـاً، وحضـور وتفاعل ومناقشة صريحة وجريئة لمشكلات البلاد، ومن بينها مشكلة المواطنـة التـى باتت في حاجة إلى حل ناجع وسريع، لمقاومة استراتيجيات ترمى إلى النيل من وحـدة بلادنا، وتكاملها الوطني.

أخيراً يزداد تأثير وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون في حياتنا حيـث أصـبح المصدر الأساسي لثقافتنا ولاطلاعنا على كل ما يدور من حولنـا فـي العـالم، ممـا يستدعي من الباحثين في مجال الاعلام الانتباه لهذا التأثير خاصة مع التدفق الاعلامـي الاحادي الجانب في اطار العولمة وتصدير المضامين الثقافية نحونا والتي لا تتناسـب مع ثقافتنا وهويتنا العربية والإسلامية، وفي ظل التحولات التي يشهدها الوطن العربـي من صراعات سياسية وثقافية واجتماعية والاختلالات التي انعكست سلبا على تطـور المجتمع الثقافي، ولا يمكن لأي مجتمع اليوم أن يفرض مكانتـه بعيـداً عـن كيانـه الاجتماعي والثقافي، كما لا يمكن الحديث اليوم عن الهوية في المجتمع دون أن نربطها بالتاريخ وبالقيم الدينية ومدى مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكـوين هويتـه وثقافته، حيث تشكل العولمة بكل أشكالها تحديا حقيقيا للمجتمعات العربية بالنظر الـى تأثيرها على الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع العربي .

المطلب الخامس
الإعلام وأزمات التكامل السياسي
في إطار الحرب الأهلية

في ظل تفاقم الأزمات في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية في العقود الأخيرة بشكل خاص، برز موضوع الإعلام والأزمات، أو إعلام الأزمات بكل وسائله التقليدية والجديدة، المقننة والبديلة وإعلام المواطن، وبمستوياته المختلفة الوطنية "المحلية" والقومية والإقليمية، والدولية الموجهة للآخر، خاصة في عصر الإعلام الفضائي والإعلام بلا حدود وإعلام الإنترنت كركن أساسي من أركان مواجهة الأزمة واحتوائها، وصارت عملية إدارة الأزمات إعلامياً تخصصاً علمياً له قواعده ونظرياته وأسسه وآلياته واستراتيجيته، تهتم به المؤسسات التعليمية الأكاديمية والبحثية والمؤسسات الإعلامية والسياسية والدبلوماسية، كما حظى إعلام الأزمات "إعلام المواجهة" باهتمام القيادة العليا في أغلب دول العالم.

ومن أمثلة ذلك ما تحظى به المناظرات السياسية بين مرشحي الرئاسة في أغلب دول العالم المتقدم، مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، وتعليقات وانتقادات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي ومطالبته الملحة للإعلام الوطني والعربي والأجنبي بتحمل المسئولية المهنية والأخلاقية والمجتمعية في مواجهة الأزمات ومعالجتها بلا تحيز أو التعامل بمكيالين، بما في ذلك معالجة أحداث وأعمال العنف، أو مقاومة الإرهاب، أو

التطرف الفكري، أو الخروج عن القانون، أو الأزمات الاقتصادية أو الأمنيـة وتفشـى الفساد وغير ذلك.

وهكذا يتضح اتساع وتعدد مجالات إعلام الأزمات "إعلام المواجهة وإعلام الطوارئ"؛ مما يجعل من الأهمية بمكان تناوله من زاويا مختلفة، وهو ما يجعلنا نركز فـي هـذا البحث على النقاط الثلاث الآتية:

أولًا: أهمية الإعلام أثناء الأزمات ... الأسس والقواعد.

ثانيًا: التأثيرات السياسية للإعلام في أوقات الأزمة.

ثالثًا: مصداقية وسائل الإعلام أثناء الأزمة.

أولًا: أهمية الإعلام أثناء الأزمات.

في ظل التطور الهائل لإمكانيات وسائل الإعلام المختلفة التقليديـة والجديـدة، تعاظم دور الإعلام في التعامل مع الأزمات بشكل خاص، وأصبح من الأهمية بمكـان الالتزام والاستناد في المعالجات الإعلامية للأزمات على القواعـد والأسـس العلميـة لإدارة الأزمة، أياً كان مجالها، من جانب القائمين بالاتصال (إعلاميين أو سياسـيين أو دبلوماسيين أو مسئولين) ومن هذه الأسس والركائز نذكر:

١- أصبح الإعلام عبر وسائله المتعددة أداة التفاعل بين الأزمة والكثير من أطرافهـا وحتى من ليس طرفاً مباشراً فيها كما لم يعد ممكناً التعتيم أو الصمت الإعلامي علـى أية أزمات مهما تفاوتت في حدتها أو حجمها، فعلى سبيل المثال كان يمكن في الماضي للسلطات في أية دولة عدم نشر المعلومات بشأن أية كارثة أو أزمة قد تقع في محـيط الدولة، مثال على ذلك لم يعرف العالم شيئاً عن حادثة انفجار مفاعل تشيرنوبيل إلا بعد عدة أيام من وقوعه، وقد أصبح إخفاء أو تجاهل أية أزمة في عصرنا الحـالي أمـراً شديد الصعوبة، وبالطبع فإن درجة الاهتمام الشعبي محلياً وإقليمياً ودولياً بأيـة أزمـة

تتفاوت من أزمة لأخرى، ولكن يظل لوسائل الاعلام دور رئيس في التعريف بها والتفاعل مع مجرياتها.

٢- الإعداد الدقيق لإدارة الأزمة، وذلك بتقدير حجم وقوة وتأثير الإعلام المضاد محلياً أو خارجياً، وعدم الانفراد بإدارة الأزمة إعلامياً دون مشاركة جهات الاختصاص المسئولة عن طبيعة الأزمة.

وعلى سبيل المثال، فإن التحرك الإعلامي الداخلي لاحتواء أزمة اقتصادية داخلية يكون في سياق التشاور مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية والخبراء ذوى الصلة، والتحرك الإعلامي الخارجي يكون من خلال الخطاب السياسي والتحرك الدبلوماسي على المستوى الخارجي والدولي.

٣- الاعتراف بوجود أزمة، بمعنى عدم إنكارها وتوجيه الرسالة الإعلامية الصحيحة المتصلة بها، ومنها على سبيل المثال قيام المسئول الإعلامي أو المتحدث الرسمي بتحديد الأسئلة المتوقعة والإجابات المناسبة لها قبل بدء أي لقاء إعلامي مع مراعاة أن التصريح لوسائل الاعلام بمعلومات أو بيانات غير صحيحة، أو التهرب أو الامتناع من الإجابة على أسئلة معينة يأتي بنتائج عكسية غير مرغوب فيها.

ومن هنا، فإن البحث عن حل أمثل أو على الأقل حل أفضل بين البدائل المتاحة هو أساس التسوية السليمة للأزمة.

٤- رصد الدروس المستفادة من الأزمة قبل طي ملفها، ومثل تلك الدروس يشكل تراكمًا معرفيًا لا غنى عنه لمواجهة أزمات المستقبل قبل أن تنشب وتستفحل، كما يشكل التراكم المعرفي بدوره مرجعيات لتدريبات الإعلاميين من واقع الخبرات المكتسبة.

ثانيًا: التأثيرات السياسية للإعلام في أوقات الأزمة:

في أوقات الأزمات تتم إعادة تشكيل للعلاقات بين الأمم والـدول والشـعوب والحكومات والمواطنين، وقد أفرز ذلك ما يعرف بالتأثير السياسي لوسـائل الإعـلام والذى لخصه كثير من الدراسات فيما يأتي:

١- سعي وسائل الإعلام الدائم لجذب الجمهور وزيادة أعدادهم، من خلال تقديم أشكال متنوعة من القوالب الإعلامية، كبرامج التوك شو والبرامج الحوارية وبرامج السخرية، التى قد يبدو بعضها دون مضمون سيأسى، وإن كان في الحقيقة لا يخلـو مـن دلالات وإسقاطات سياسية.

٢- ثقة المتلقين في صدق ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات (مصـداقية الوسـيلة، مدى توافق ما تقدمه مع ميول المتلقي واتجاهاته السياسية).

٣- الكم الهائل من الرسائل الإعلامية التى تقدمه وسائل الإعلام يومياً يجعـل العامـة منهم (البسطاء) غير قادرين على إدراك حقيقة الموقف، إلا من خلال ما تطرحه تلـك الوسائل باستثناء الأشخاص ذوى المعرفة والوعى السياسي المرتفع الذين يكونون أكثر قدرة على فهم وتحليل ونقد ما تقدمه لهم تلك الوسائل.

ثالثًا: مصداقية وسائل الإعلام أثناء الأزمة.

من أخطار إعلام الأزمات: النظرة القاصرة وانتقائية التغطية، والتعتيم علـى الآراء المخالفة، واحتكار المعلومة والمبالغة وسيطرة العاطفة على المنطـق. أحـدثت المنظومـة الإعلاميـة الاتصـالية الحديثـة طفـرة فـي مضـامين العلاقـات الدولية والمرجعيات الفكرية والممارساتية للتنمية السياسـية والثقافيـة، لقـد قـدمت مصفوفات متداخلة ومتنافرة أحياناً يمكن أن نتلمس أهم ملامح التحولات التي أحـدثتها تكنولوجيا الإعلام في مجال العلاقات السياسية فيما يلي:

١- زيادة تفعيل مفاهيم الشفافية السياسية، وإعادة الهندسة السياسية والانتخابية، وهو ما ظهر في ما بعد في شكل منظمات دولية وفوق قطرية مثل المنظمة الدولية للشفافية، والحكومات الالكترونية.

٢- كان في إمكان الدولة التحدث سابقا عن مفهوم السيادة الإعلامية وعن التحكم شبه الكامل أو شبه المطلق في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها والعمل على تشكيل عقول أبناء شعبها وضمان ولاءهم التام لمصلحتها، ومع تعاظم فرص الاتصال أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين (حدوث نوع جديد من العلاقة بين الحكام والمحكومين).

٣- حدوث توّحد متزايد للعالم كونه مكاناً للاتصال والتبادل بين الثقافات والمجتمعات الإنسانية بفعل التقاء الأفراد بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى يكتشفون قيماً متمايزة ومتغايرة ويتعرفون على تجارب إنسانية متعددة الأوجه، إن للثورة المعرفية الجديدة تأثيرات على "الشعوب" كما أضحى الشعب من زاوية أخرى ليس مجرد مجموعة من البشر كما يوحي التعريف القانوني للمصطلح، وإنما امتلك من جديد أهميته في ما له من تأثير مباشر في قوة الدولة وفي مدى تماسك هذا الشعب وإيمانه وولائه للدولة التي يقطنها وينتمي عملياً إليها، ونتيجة لتأثيرات الثورة المعرفية في استخدام مفاهيم جديدة للزمان والمكان، والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية، يمكن أن يتكون نوع من الإحساس بالولاء والمشاركة وهو ما يطلق عليه بالمجتمعات الالكترونية، ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب لأنظمتها السياسية وللدول التي يتواجدون داخل حدودها.

٤- في الوقت الذي تسهم فيه الثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إحداث قدر عال من التوحيد والمركزة على نطاق دولي، وفق ما تفتضيه مصلحة دول المركز، فهي تتسبب وتحرض على مزيد من التفكك واللامركزية في دول المحيط والمصلحة

دول المركز، وهو ما يُظهر لاحقا عجز الدولة الوطنية في علاج أزمة تغلغـل النظـام السياسي وتواجده داخل مجموع تراب الدولة، بل أكثر من ذلك إذ يسـاهم فـي إثـارة "الهويات الهامشية" أو "الهويات الفرعية" وتعد "أزمة التغلغل" أحد أهم الأزمـات التـي تعيق عملية التنمية السياسية، بل وقد تعصف بمكونات الدولة، (يلاحظ بهذا الصدد بأنه ورغم تزايد المركزية، إلا أن عدد الدول الوطنية يتزايد من سنة إلى أخرى).

٥- كلما ذاعت قيم المركز (الغرب) في الأطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثـة ووسائل الإعلام انتشرت التغريب وازداد التحيز نحـو الثقافـات والمجتمعـات فـي الأطراف إلى الغرب والميل نحو الإعجاب به وتقليده واعتباره. نموذجا للثقافة العالمية ونمطا للحداثة وانتشرت قيم الغرب في العنف والجريمة والجنس والشـهرة والثـروة والقوة، وانتشرت قيم الاستهلاك والوفرة والفردية والأنانية، وانحصرت قـيم الإنتـاج والتقشف وروح الجماعة والتضحية، وهذا الأمر في مجمله ساهم و يسهم فـي خلـق أعباء إضافية، وربما معضلات مستقبلية، أمام مؤسسات الثقافة الوطنيـة، ويمكـن أن يقود إلى رد فعل على الغرب وحداثته قد تتجسد بعض صوره في النزعات السـلفية – نسبة إلى الأسلاف و الأوائل – التي ترفض الغـرب وتحتقـر الحداثـة وتنفـر مـن المعلومات وتفضل تراث الأنا على علم الأخر وحداثته.

وأمام هذه المظاهر تظهر عدة إشكالات سياسية تعيق عملية التكامل السياسـي في دول العالم الثالث **ولعل أهم هذه الإشكالات ما يلي:**

١- استمرار خضوع الدول النامية لعملية تدفق المواد الإعلامية المتزايدة.

٢- التعامل مع المواد الإعلامية في أحيان كثيرة علـى أنهـا مـن المصـادر الأساسية للمعلومات وخصوصاً من القـائمين بالاتصـال وخبـراء السـلطة وصانعي القرار السياسي.

٣- تحرير أجندة الموضوعات لتجنب السياسة والصفوة، والتأثير على سلم الأولويات والاهتمامات.

٤- تساهم وسائل الإعلام الحديثة والغربية منا خصوصا في إضفاء صورة "الدولة المارقة" أو الدولة العسكرية" و"الدولة الديمقراطية" على دول تحددها أجندة الدول العظمى وفق سلم المصالح.

٥- العمل على تعزيز منطق التبعية للعالم الخارجي مما يؤدي إلى ظهور بعض الأشكال المقيدة التابعة للنمو لأن المستوردين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة وأيضا للسلع الثقافية يبدو أنهم في الغالب لا قوة حقيقية لهم في المقاومة وتأسيس مقياس حقيقي للسيطرة على عملية الإنتاج الثقافي الخاص بهم التي تشتمل على تنمية وسائل الاتصال الوطنية.

المطلب السادس

الإعـــلام وإدارة أزمـــات

تفكيك الدول والتقويم التاريخي للمجتمعات

إن الطريقة التي يجري بموجبها تناول الأزمة في وسائل الإعـــلام بالتقـــارير الإخبارية هي إحدى المحددات الكبرى والرئيسة لمستوى تعافي المنظمة مـــن الأزمـــة التي تمر بها، ويمكن القول أن سمعة المنظمة (التي هي أهم أصول الأزمة) يمكـــن أن تنهار بين عشية وضحها فيما إذا توحدت مجموعة من الوسائل الإعلامية بنوايا ســـلبية لتحطيم سمعة المنظمة، وتبرز أهمية اتصالات وإعلام الأزمة من اللحظة الأولى لوقوع الأزمة، ويجب أن تعطي المنظمة اهتماماً كبيراً وأولويـــة للتأكيـــد مـــن أن لكادرهـــا الإعلامي دوراً واضحاً وفاعلاً في إيصال أخبار الأزمة إلى الفئات المستهدفة المختلفة، ويقصد باتصالات الأزمة جميع أنشطة وجهود الاتصال التي تجريها العلاقات العامـــة (أو أي جهة في المنظمة) عند وقوع أزمة ما، وتجري اتصالات الأزمـــة فـــي ظـــل ظروف غير عادية، وفي ظل أجواء سلبية، وتهدف اتصالات الأزمة إلـــى المحافظـــة على سمعة حسنة للمنظمة في ظل آثار الأزمة وانعكاساتها.

أهمية اتصالات الأزمة:

لاتصالات الأزمة أهمية كبيرة في أثناء وقوع الأزمة، وتبرز هذه الأهميـــة مـــن خلال مجالات ومحاور متعددة أهمها:=

١- الانعكاسات النفسية (السيكولوجية) للأزمة: إذا أن الأزمة تترك آثاراً نفسية تتطلب معالجة ومواجهة من خلال اتصالات الأزمة (الخطة الإعلامية للأزمـــة)، إذ إن هـــذه الاتصالات تركز على إزالة هذه الآثار والانعكاسات.

٢- تعدد وتنوع وسائل الأعلام في ظل ثورة الاتصالات: تأتي أهمية إعلام الأزمة في ظل التعدد والتنوع الكبير لوسائل الأعلام على الصعيد المحلي وعلى الصعيد العالمي.

٣- الدور المتزايد لوسائل الأعلام في تكوين الآراء والموافق والاتجاهات: أصبح الأعلام يلعب دورا متزايدا في تكوين آراء الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم.

المتحدث الرسمي:

إن جميع نماذج إدارة الأزمات تؤكد على ضرورة وجود متحدث رسمي واحد يتحدث باسم المنظمة عن الأزمة وأحداثها وتطوراتها وأسبابها ونتائجها وانعكاساتها، وهو المسؤول عن جميع العلاقات والتفاعلات مع وسائل الإعلام وهذا المتحدث الرسمي يجب أن يكون أحد أعضاء الإدارة العليا بحيث يمتلك صلاحيات اتخاذ القرار، ويفضل أن يكون لهذا المتحدث الرسمي خبرة سابقة في التعامل مع وسائل الإعلام.

الأنشطة والمهام الرئيسة لاتصالات الأزمة:

هناك مجموعة من الأنشطة والمهام الرئيسة لاتصالات الأزمة أهمها:

١- وضع وتنفيذ ورقابة خطة إعلامية تعمل على إيصال الرسالة الإعلامية إلى الفئات المستهدفة المختلفة وضمان تحقيق هذه الرسالة لأهدافها.

٢- بناء احتياطي من السمعة الحسنة للمنظمة، وهذا الأمر يتطلب أن لا تبدأ اتصالات الأزمة عند وقوع الأزمة، بل أن هذه الاتصالات يجب أن تكون قد بدأت عندما لا تكون الأزمة قد نشأت، ويجب أن يكون هناك نشاط مستمر لاتصالات الأزمة.

٣- المحافظة باستمرار على العلاقات حسنة مع وسائل الإعلام، وتحقيق درجة عالية من الثقة والمصداقية.

اتجاهات إعلام الأزمة:

الإعلام هو من أهم الأدوات التي تستخدمها المنظمات في العصـــر الحـــديث، فهذه الأداة تمكن هذه المنظمات من وصف الأحداث القائمـــة وصـــفا شـــاملا ودقيقـــا، والتأثير في مجريات وتتابعات هذه الأحداث، ونقل البيانات والمعلومـــات عـــن هـــذه الأحداث بسرعة كبيرة بفضل ما يتوفر للإعلام من إمكانات تكنولوجية وتتركز جهـــود إعلام الأزمة في اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: اتجاه إخباري: يجري استخدام هذا الاتجاه قبل الأزمة وفي أثناء الأزمة وبعد الأزمة وذلك بهدف نقل أخبار الأزمة إلى عناصر بيئة المنظمة، ويجري التركيز في هذا الاتجاه على تعريف بهذه الأزمة وواقعها وتتابع أحداثها ونتائجها ومحـــاولات الإدارة وجهودها في التصدي لهذه الأزمة.

الاتجاه الثاني: إعلام إرشادي توجيهي: إن استخدام الإعلام في إرشاد وتوجيـــه كـــادر المنظمة (وأحيانا في إرشاد وتوجيه عناصر أخرى من أصحاب المصالح) يؤدي إلـــى توفير الدعم والمؤازرة والتأييد لإدارة المنظمة من جميـــع أصـــحاب المصـــالح ومـــن المجتمع.

أهمية التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام:

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعـــلام أمراً ضرورياً ومهماً، وأهم هذه الأسباب:

١- إن التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام يعطي فريق الأزمة فرصة أكبـــر ليكـــون مؤثرا في الأحداث وليس مستجيبا لهذه الأحداث.

٢- إن التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام يؤدي إلى تحقيـــق فرصـــة أفضـــل فـــي السيطرة على الرسالة الإعلامية المتعلقة بالأزمة.

٣- إن التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام يعطي فرصة كاملة لإزالة سوء الفهم المتعلق بالأزمة وتصحيح هذا المفهوم.

٤- إن رفض اللقاء مع وسائل الإعلام في بعض الأحيان يعطي فكرة أن الأمور ليست على ما يرام وأنه لا تجري السيطرة على زمام الأمور في المنظمة، كما أن رفض اللقاء مع وسائل الإعلام قد يفسر على انه شكل من أشكال الغطرسة والتعجرف.

التعاون الإعلامي للتأثير في الرأي العام:

إن تحقيق التأثير المطلوب في اتجاهات الرأي العام يتطلب تحقيق التعاون والتنسيق بين فريق الأزمة والكوادر الإعلامية المختلفة (داخل المنظمة وخارجها)، ويمكن تعزيز هذا التعاون في هذا المجال من خلال اعتماد وتبني مجموعة من المبادئ أهمها:

١- التحكم في كمية وطبيعة البيانات والمعلومات التي يجري نشرها، مع مراعاة تحقيق التوازن بين توفير المعرفة المطلوبة في الوقت المناسب والانعكاسات السلبية المحتملة من وراء هذه المعرفة.

٢- تحقيق السيطرة المناسبة على المضمون الإعلامي في أثناء الأزمة، وهذه السيطرة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

خطة إعلام الأزمة:

إن نجاح اتصالات الأزمة يتطلب إعداد خطة فاعلة هي خطة إعلام الأزمة، وهذه الخطة تتكون من العناصر الآتية:

١- تحديد الأزمات المحتملة وإبعاد هذه الأزمات.

٢- تحديد الأهداف (أهداف الخطة الإعلامية).

٣- تحديد الفئات المستهدفة بخطة إعلام

٤- تحديد الإمكانات البشرية والمادية والفنية اللازمة للخطة.

٥- إعداد الرسالة الإعلامية الخاصة بخطة إعلام الأزمة.

مراحل التغطية الإعلامية للأزمة:

في ضوء نتائج البحوث والدراسات الإعلامية فإن اهتمام وسائل الأعـلام بتغطيـة الأزمة يمر في مراحل الرئيسية الآتية:

١- مرحلة التغطية الإعلامية العشوائية اللازمة: في بدايات الأزمـة تتصـف طبيعـة التغطية الإعلامية لهذه الأزمة بالعشوائية بسبب عـدم تـوافر البيانـات والمعلومـات والمعرفة الكافية عن الأزمة وأسبابها وتداعياتها والمواقف المختلفة تجاهها.

٢- مرحلة التغطية الإعلامية المنظمة للأزمة: عندما تتضح معالم الأزمة وملامحهـا وتنجلي أسبابها وتبدد آثارها وانعكاساتها فإن اهتمام وسائل الأعـلام بالأزمـة يـدخل مرحلة جديدة هي مرحلة التغطية الإعلامية للأزمة، وفي هذه المرحلـة فـإن وسـائل الأعلام تسخر إمكانات بشرية ومادية كافية للتعاطي الإعلامي مع هذه الأزمة وتزويـد الفئات المستهدفة بالمعرفة الكافية عن الأزمة وتطورها.

تفكيك الدول والتقويم التاريخي للمجتمعات:

في العصر الحديث، كانت الحالات الأساسية لتفكيك الـدول تـتم فـي شـكل رضائي: الهند عام ١٩٤٧،عندما وافق جواهرلاي نهرو زعيم «حزب المؤتمر» وأبـو الكلام أزاد زعيم «الرابطة الإسلامية لعموم الهند» المضادة لـ «الرابطة الإسـلامية» بزعامة محمد علي جناح المطالبة بالانفصال وإنشاء دولة باكستان، على خطة انتقـال السلطة البريطانية على الهند التي وضعها في حزيران(يونيـو) ١٩٤٧ نائـب الملـك اللورد مونتباتن، وهو ما قاد إلى إعلان دولتي باكستان والهند فـي يـومين متتـابعين

بمنتصف آب(أغسطس) اللاحق. الاتحاد السوفياتي أعلن تفككه رسمياً في يوم ٢٦ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٩١ عبر اتفاق رضائي بين اثنتي عشرة من الجمهوريات السوفياتية، بعد أن وافق المركز السوفياتي في موسكو في أيلول(سبتمبر) ١٩٩١ على استقلال جمهوريات البلطيق الثلاث. وفي١ كانون الثاني(يناير) ١٩٩٣، تم تفكيك جمهورية تشيكوسلوفاكيا رضائياً لتتولد منها جمهوريتا تشيكيا وسلوفاكيا.

وبعد هزيمة الجيش الباكستاني في حرب الأسبوعين، في الشهر الأخير من عام ١٩٧١ في باكستان الشرقية التي طالب سكانها البنغال بالانفصال عبر تشكيل حكومة موقتة وحرب عصابات لثمانية أشهر قبل أن يتدخل الجيش الهندي لمساندتهم، اعترف رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، في اتفاقية سيملا (٢ حزيران ١٩٧٢)، مع رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي بجمهورية بنغلادش في النطاق الجغرافي لباكستان الشرقية، وهو ما سمح بأن تأخذ الجمهورية الجديدة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة. كان أحد بنود الاتفاقية الإفراج عن ٩٣ ألف جندي باكستاني وقعوا أسرى عند الهنود، بمن فيهم قائد القوات في باكستان الشرقية الجنرال نيازي.

وبدأ تفكك يوغوسلافيا كدولة في يوم ٢٥ حزيران ١٩٩١، مع إعلان جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا الاستقلال عن الاتحاد اليوغوسلافي الذي كان يسمى (جمهورية يوغوسلافيا الفيديرالية الاشتراكية). وكانت تضم ست جمهوريات وإقليمين للحكم الذاتي ضمن نطاق جمهورية صربية: إقليم (كوسوفو) ذو الغالبية الألبانية وإقليم (فلفودينا) ذو الغالبية الهنغارية. ونشأ تصادم مسلح في الجمهوريتين مع الجيش اليوغوسلافي الذي يغلب عليه الصرب. وفي أيلول، أعلنت جمهورية مقدونيا الاستقلال. وفي ٢٩ شباط(فبراير) ١٩٩٢، تم تنظيم استفتاء في جمهورية البوسنة والهرسك حول الاستقلال قاطعه الصرب وهم يشكلون ثلث السكان. وبين نيسان(ابريل) ١٩٩٢ وحتى توقيع اتفاقية دايتون في الشهر الأخير من عام ١٩٩٥، اندلعت الحرب

البوسنية بين الثالوث: المسلم – الصربي– الكرواتي بالتوازي مع الحرب في إقليم كرايينا بين الكروات والصرب داخل أراضي جمهورية كرواتيا عند الساحل الأدرياتيكي. وفي عام ١٩٩٩، حصلت حرب كوسوفو التي قادت عبر التمرد الألباني على الصرب إلى حرب بين حلف الأطلسي وجمهورية صربيا التي ظلت تحتفظ باتحادها الثنائي مع جمهورية الجبل الأسود بالاسم القديم للجمهورية اليوغوسلافية. ولم يحصل الاتفاق الرضائي على تفكيك الدولة اليوغوسلافية إلا بعد تسع سنوات من جريان أنهار من الدماء، وليأتي هذا بعد السقوط الانتخابي للزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش في ٢٤ أيلول ٢٠٠٠ بأربعين يوماً عندما احتلت (يوغوسلافيا الفيديرالية بجمهوريتيها الاثنتين) مقعدها في الأمم المتحدة ثم تبعتها الجمهوريات اليوغوسلافية الأربع الأخرى في حزيران ٢٠٠١، وقد قدمت خرائط العضوية للأمم المتحدة وفق خرائط الجمهوريات القديمة اليوغوسلافية السابقة. وفي حزيران ٢٠٠٦، انفصلت جمهورية الجبل الأسود رضائياً عن اتحادها مع جمهورية صربيا.

لم تقد الحروب اليوغوسلافية إلى الدماء فقط بل قادت إلى طرح مشكلات ومعضلات أمام القانون الدولي: أمام طلب الوسيط لشؤون يوغوسلافيا اللورد كارينغتون، تم تشكيل لجنة تحكيم بدءاً من تاريخ ٢٧ آب ١٩٩١ ولمدة عامين تاليين من جانب وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية عرفت باسم «لجنة بادينتور» نسبة لرئيسها الفرنسي وكانت خماسية العضوية مع ألماني وإسباني وإيطالي وبلجيكي. قدمت هذه اللجنة عشرة إفتاءات تحكيمية للمؤتمر حول يوغوسلافيا. كان من تلك الفتاوى القانونية التحكيمية: (هناك حالة من وراثة دولة ناتجة من حل جمهورية يوغوسلافيا الفيديرالية الاشتراكية– لا يمكن تغيير الحدود بين الجمهوريات الست من دون اتفاقيات رضائية بينها– الصرب والكروات في جمهورية البوسنة والهرسك ليس لهم حق تقرير المصير بل فقط حقوق الأقليات والمجموعات الأثنية – لا يمكن لأي من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة أن ترث مقعدها في المنظمات الدولية بل تأخذ كل منها كرسياً

جديداً في تلك المنظمات). وبناء على التوجهات التي أرستها (لجنة بادينتور)، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٧ في ١٩ أيلول ١٩٩٢ والذي اعتبر «جمهورية يوغوسلافيا الفيديرالية الاشتراكية في حالة توقف عن الوجود».

ثبتت (لجنة بادينتور) الحالة الرضائية لتفكيك الدول، ولو أن هذا في الحالة اليوغوسلافية حصل على إيقاع الدم. كانت لفتاوى تلك اللجنة أبعاد أكبر عندما حددت (حق تقرير المصير حصرياً ضمن حدود الجمهوريات الست اليوغوسلافية السابقة). ولم يقد هذا فقط إلى الرفض الدولي لجمهورية صرب البوسنة المعلنة من طرف واحد، وإنما تم الاستناد اليه لمصلحة جمهورية صربيا والصرب عندما أعلن إقليم كوسوفو عام ٢٠٠٨ الاستقلال عن بلغراد بعد استفتاء، وكان رأي (لجنة بادينتور) هو الحائل، ما دامت الحالة الكوسوفية انفصالاً غير رضائي وبالتالي فهو (حق تقرير مصير غير رضائي ولا يقوم على الرضا المتبادل مع المركز بل يُجرى لتقسيم جغرافية معترف بها دولياً)، أمام قبول جمهورية كوسوفو في الأمم المتحدة على رغم اعتراف ماينوف عن مئة دولة بها ومنها الولايات المتحدة الأميركية.

كانت حالة كوسوفو مثل حالة جمهورية شمال قبرص التركية المعلنة منذ عام ١٩٨٣، من حيث إنهما يمثلان خرقاً للحدود المعترف بها دولياً من جانب أعضاء هيئة الأمم المتحدة عندما يتم، ليس فقط القبول والاعتراف بالدولة في ذلك المبنى بنيويورك ككيان سياسي- معنوي، وإنما أيضاً ككيان جغرافي محدد الحدود (أو موضع نزاع حدودي في نقطة جغرافية، كما في حالة لواء إسكندر ونه بين سورية وتركيا في الخريطة التي قدمتها الدولة السورية عام ١٩٤٥ عند قبول عضويتها في هيئة الأمم المتحدة)، وهو لا يمكن تجاوزه إلا عبر الرضا المتبادل بين أطراف الجغرافيا المتفككة، كما في الأمثلة السوفياتية والسودانية.

أثار المثال اليوغوسلافي قضايا عدة أولاها أن ليس هناك من (دولـــة وريثـــة) للدولـــة القديمة، وهو ما رأيناه في المثال العثماني أيضاً عندما لم تؤد معاهـــدة لـــوزان عـــام ١٩٢٣ مع مصطفى كمال أتاتورك من جانب الحلفاء المنتصرين في الحرب العالميـــة الأولى إلى أن تكون (أنقرة) وريثة (اسطنبول) عاصمة الدولة العثمانية، بـــل عاصـــمة دولة جديدة هي الجمهورية التركية.

في حالة الدولة الهندية المعلنة بيوم ١٥ آب ١٩٤٧، كانت هناك وراثـــة لـــــ (الهند البريطانية) التي تم فصل بورما عنها عام ١٩٣٧، فيما لم تكن باكستان في تلـــك الحالة للدولة الوارثة أو التي تمثل استمرارية. كانت باكستان ١٩٧٢ وريثة لباكســـتان ١٤ آب ١٩٤٧ وليست بنغلادش.

في عملية التفكيك الرضائي للاتحاد السوفياتي، اتفقـــت الجمهوريـــات الاثنتـــا عشـــرة السوفياتية السابقة على أن يرث (الاتحاد الروسي) مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلـــس الأمن وأسلحته النووية وديونه والتزاماته. اعتبرت جمهوريات البلطيق الثلاث: ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا أنها استمرار لوضعياتها الثلاث كجمهوريات مستقلة قام ستالين بدمجها بالقوة عام ١٩٤٠ في نطاق الاتحاد السوفياتي إثر المعاهدة الألمانية– السوفياتية، وأنها ليست استمراراً للحالة السوفياتية السابقة.

أخيراً يجب أن ننبه إلى ما يحاك بمنطقتنا العربية خاصة والشـــرق الأوســـط عامة من بوادر تقسيم أو مخططات أمريكية غربية كما هـــو حـــادث فـــي العـــراق ، وسوريا، وليبيا.

المطلب السابع
الإعلام وصراعات النفوذ
على النفط والغاز والممرات المائية

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهمية استراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي، ولما تتمتّع به من غِنى في مواردها الطبيعيّة وعلى رأسها النفط والغاز، في هذا السيّاق لا بد من القول أن الدخول الروسي المباشر على خط الصراع المسلح في سوريا، وإن استبطن هدفاً استراتيجياً، إلا أنه يصب في المحصلة في خانة تأكيد الحضور الروسي في منطقة الشّرق الأوسط، ورعاية مصالحها الحيوية في الحصول على إمدادات النفط والغاز، وفي حماية أنابيب النقل في المنطقة وصولاً إلى موانئ التصدير. وكل ذلك يؤكد – بالمقابل– حجم الأهمية التي توليها القوى الدولية للمنطقة كما تُظهر حجم التعقيد في الواقع السياسي والديني والاجتماعي الذي تشهده المنطقة العربية، مما يعرضها لاهتزازات سياسية وأمنية واضطرابات خطيرة، تضرب معظم دولها منذ سنوات وتستفيد منه الدول الكبرى في رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها، وكذلك في تعزيز مصالحها الحيوية، وفي تأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط والغاز على امتداد العالم.

وما من شك أن هذا الموقع المتميز لدول الشرق الأوسط، الذي يتحكم بمجموعة من القنوات والبحار والممّرات المائيّة الاستراتيجية المهمّة، يتيح لها أن تلعب دور صلة الوصل في مسارات نقل النفط الخام والغاز والمواد الأولية إلى الدول الصناعية والدول الكبرى على مدى الأبعاد المترامية للكرة الأرضية على مساحة الجغرافية الكونية.

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة، ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتماماً كبيراً لهذه المنطقة.

ما من شك في أن النفط قد شكل منذ اكتشافه العام ١٨٥٩، ولا يزال حتى الآن، أحد أهم أسباب الصراع في العالم وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي، ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وشعرت الدول الصناعية الكبرى وبخاصة في أوروبا وأميركا بإمكانية تحكُّم الدول المنتجة بالأسعار أو في ربط ذلك بالمواقف السياسية، حاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، مروّجة بأن ذلك ممكن ومُتاح، ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية، وانطلاقاً من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معاً أي الرخاء والقوة، وبات النفط يمثل قطاعاً مهماً للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط ومحوراً لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلاً عن العسكريين بالطبع.

وعليه فقد ظل النفط أقل كلفةً، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، وكان من الطبيعي أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو بأخرى، والتأثير بكل الوسائل على المنتجين، وقد دخل المعادلة منذ ذلك الوقت ما يسمى بالدم مقابل النفط، أي استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص لهذه المّادة الحيويّة.

يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية، ويرجع الخبراء هذه العلاقة إلى بداية القرن الماضي وتحديدًا العام ١٩١٤، حيث أضحت سلعة النفط محركاً أساسياً ومهماً في وقائع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى ١٠٠ دولار للبرميل حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية، وأحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية والاقتصادية.

واستمر النفط من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد، كورقة ضغط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣ عندما استخدم العرب النفط سلاحاً للضغط على الغرب، لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وقد أكد استخدام العرب لورقة النفط أهمية هذا السلعة ودورها في العلاقات الدولية .

الممرات المائية:

تكتسب المضايق والممرات البحرية أهمية استراتيجية قصوى، حيث تؤثر في مجالات الأمن القومي الشامل وخاصة في أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية .. ونظراً لتلك الأهمية، فقد سعت الدول العظمى والكبرى للسيطرة أو التواجد في تلك المضايق والممرات ضمن الصراع على مناطق النفوذ حول العالم .... وقد بدأ الصراع بالاحتلال الأجنبي خلال حقبة الاستعمار التقليدي، كما فعلت بريطانيا للسيطرة على كل من جبل طارق وقناة السويس وعدن وهرمز، لتأمين مصالحها في المنطقة العربية والهند، ثم لاحقاً من خلال التواجد العسكري ضمن تحالفات استراتيجية مستقرة، كما هو حادث في الخليج العربي حالياً، أو ضمن تحالفات استراتيجية إقليمية

مرنة ومؤقتة ومن خلال تسهيلات أو تواجد مؤقت، وذلك لتأمين أكبر مصادر الطاقة النفطية والغازية وتدفقها، كما في الخليج العربي وعبر مضيق هرمز.

وتشكل قضية المخاطر والتهديدات للمضايق الاستراتيجية البحرية في الوطن العربي وكذلك أمن الممرات الملاحية، أحد أهم قضايا الأمن القومي العربي الشامل- بشكل عام والخليجي بشكل خاص - في أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية ... حيث ذادت الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي مع حقبة النفط، وإيصاله من منابعه في الشرق وخاصة الخليج العربي، إلى أسواقه في الغرب الأوروبي والأمريكي وأيضًا الآسيوي، عبر العديد من الممرات الاستراتيجية الطبيعية في الوطن العربي، وقد أضافت قناة السويس – كممر صناعي – أهمية كبرى للربط بين المنابع وأسواق الشمال مع اختصار أزمنة الرحلات بشكل كبير، بدلا عن رأس الرجاء الصالح..

كما باتت تلك الممرات مهددة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، مما يضر بالأمن القومي العربي العام والخاص وتراوحت تلك التهديدات لإغلاق تلك الممرات، سواء عسكرياً، أو بإغراق السفن عمداً أو بأعمال إرهابية أو بالهجرات غير المشروعة مما يعيق انسيابية الملاحة عبر المضايق، بالإضافة إلى التهديد الإيراني للحقول المشتركة مع معظم دول الخليج. كما لم تسلم الأنهار الرئيسية في الوطن العربي من التهديد، ببناء السدود الجائرة من دول المنبع غير العربية مما يؤثر بالسلب على دول المرور والمصب العربية، كما في سد أتاتورك في تركيا، وسد النهضة الجاري إنشاؤه في إثيوبيا بالإضافة إلى الأنهار الفرعية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل في كل من الجولان وجنوب لبنان، وأيضاً التهديدات الإيرانية لشط العرب.

استوجب الحفاظ على الأمن القومي العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص، اقتراح استراتيجية اقتصادية وعسكرية وسياسية، للحفاظ على أن تلك الشرايين البحرية الهامة، واقتراح بدائل نقل وتصدير النفط والغاز الطبيعي في حالة إغلاق مضيق أو

أكثر في وقت واحد – كأسوأ الفروض – مع أهمية التحالفات الدولية وخاصة في الخليج العربي كما تم لمجابهة التهديد العراقي السابق، والإيراني الحالي والمستقبلي، وذلك حتى استكمال بناء القوة العسكرة الذاتية الخليجية، المدعومة بظهير عربي قوي من الدول غير الخليجية، بعد القضاء على الإرهاب في الإقليم العربي، والتعافي من الآثار السلبية لما أطلق عليه الربيع العربي.

المطلب الثامن

الإعلام ومستقبل السيادة الوطنية للدول

إن الحديث عن مفهوم السيادة الوطنية أصبح حديثاً نسبياً في ظل التطور التكنولوجي والعالمي وسياسات العولمة العالمية؛ لأن مفهوم السيادة الوطنية لم يعد ذلك المفهوم الذي كان في السابق، فاليوم السيادة الوطنية مخترقة بالأقمار الصناعية وأجهزة الكشف الحديثة، ولم يعد التدخل العسكري التقليدي هو من ينقص سيادة الدول الداخلية وإنما اخترعت أجهزة متطورة ومسببات لذلك الاختراق.

لقد أصبح مفهوم السيادة أكثر اختراقاً بعد ظهور التنظيمات الإرهابية وسياسة الحرب على الإرهاب بعد نهاية الحرب الباردة، سواء بالاحتلال العسكري أم بغيره، وقد جسد ظهور تنظيم "داعش" تلك السياسات بعدما اجتاح أجزاء واسعة في سوريا والعراق وليبيا مخترقاً بذلك السيادة الوطنية، لقد أعطى ظهور تنظيم "داعش" مسوغات حقيقية لمواجهته على الصعيد الإقليمي والدولي، وتمثلت تلك المواجهة بسياسة التحالفات الدولية والإقليمية.

بالمفهوم السياسي عادة ما تكون خروقات السيادة الوطنية بثلاث طرق: وهو إما اختراقها عن طريق الإغواء "من خلال توقيع الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية والتحالفات العسكرية" وهذا ما يحدث حالياً، أو اختراقها بالقوة العسكرية والأمنية "من خلال القوة الصلبة" كما حصل للعراق عام ٢٠٠٣، أو عن طريق اختراق مكونات الدولة الوطنية نفسها من الأسفل والتحكم بقواها الداخلية، وهي السياسة ذاتها التي تتبعها اليوم كثير من الدول الإقليمية ودول الجوار في العراق وسوريا، وليبيا سواء من خلال دعمها للفصائل أو الحركات الداخلية المسلحة أو غيرها من أجل أن

تكون أداة سياسية وعسكرية متحركة وفقاً لأهدافها البراغماتية، وهذا الاختراق الأخير لمفهوم السيادة الوطنية يعد من أخطر أنواع الاحتلال الداخلي، لأنه يرتبط بروابط دينية أو مذهبية أو عرقية، مما يهدد الطيف الاجتماعي ويضرب عملية الاستقرار السياسي في العمق.

تأثير الإعلام الإلكتروني على مفهوم سيادة الدولة

ان مبدأ سيادة الدول واستقلالها والذي ولد في القرن السادس عشر للميلاد مع انهيار النظام الإقطاعي وظهور حركة الإصلاح الديني الذي دفع بدوره إلى تركيز السلطة في أيدي حكام وملوك الأنظمة السياسية القائمة في وقتها وما زال مستمرا حتى وقتنا الراهن في العديد من دول العالم، يمر اليوم بمفترق طرق رئيسي في النظام العالمي الجديد أو الرقمي ابسط ما يمكن القول عنه، انه يسير نحو التراجع والانهيار والتفتت.

يعتبر مبدأ سيادة الدول من المصطلحات المهمة في العلوم السياسية والقانون الدولي العام، ويقصد به السلطة العليا للدولة على شؤونها الداخلية والخارجية، ويعرفه البعض الآخر بأنه: سلطان الدولة الكامل على أقاليمها – البري والبحري والجوي – وما تتضمنه تلك الأقاليم من أشخاص وأموال، هذا النمط الإداري في السياسة والعلاقات الدولية والذي بدا بالتشكل بشكل تقريبي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وتحديداً مع وصول المركزية في القرن العشرين الدولة الشمولية أوجها التاريخي على يد جوزيف ستالين في الاتحاد السوفيتي.

وتعد السيادة (وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها، وتواجه به الدول الأخرى في الخارج ومن مقتضيات هذا السلطان ان يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها). إلا ان

تلك السيادة وبالرغم من ذلك، فهي سيادة مقيدة وان تلك الدول غير (مطلقة التصـــرف في ميدان العلاقات الدولية، بل إنها تخضع دائما للقانون الدولي العام، وما يفرضه مـــن قيود على حريتها في التصرف).

فالمتتبع للتحولات والمتغيرات التاريخية التي مر بها هذا المبدأ، وكما يؤكد ذلك برتراند بادي يجد أنه (لم يكن موجوداً دائماً وانه لا ينتمي إلى التاريخ، بل إلى حقبة تاريخيـــة معينة، وان هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز بين الداخل والخارج، لذا أصبح نســـبياً، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت المسيطر على المسرح الدولي الوليد) إلا ان ذلك لا يمنع من التأكيد على أنه لا يزال النمط المسيطر في العلاقات الدولية حتـــى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أي، بعد مرور ٣٦٨ سنة على إقرار معاهدة ويستفاليا التي يعود إليها الفضل في نشوء مبدأ استقلال الدول وسيادتها.

على أن المرء يستطيع البدء بتمييز وملاحظة نمط جديد من المجتمعات المتداخلة قائماً بالتشكل ونوع من الإدارة يحملان شيئاً من الشبه بالوضع الذي كـــان ســـائداً قبـــل ان يصبح نظام الدول ذا طابع رسمي بمعاهدة سلام ويستفاليا (فالاتصالات العابرة للقومية عبر الحدود السياسية كانت نماذج مألوفة في عهد الإقطاع، ولكنها صارت مقيدة علـــى نحو متزايد بنشوء الدول او الأمم المركزية).

لذا تعرض هذا المفهوم عبر تلك الحقب التاريخية إلى موجات من الانتهاكـــات والضربات رغم قوة هالة التقديس التي أحيطت به عبر التاريخ، وتـــم دعمهـــا بقـــوة القوانين الدولية والمساندة السياسية، بلغ أشدها، أي تلك الانتهاكات التي تعرض لها مبدأ السيادة باعتقادي مع نهاية القرن ٢٠ وبداية القرن ٢١، وتحديداً مع بروز مـــا يطلـــق عليه بعولمة الإعلام وتحديداً تلك الامتدادات الخاصـــة بشـــبكة الانترنـــت كالصـــحافة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وبمعنى آخر عولمـــة الدولـــة الافتراضـــية

والعصر الرقمي العابر للحدود والسيادة الوطنية، والتي تعني أي العولمة: (الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم).

ما يعني أن مبدأ سيادة الدول واستقلالها والذي ولد في القرن السادس عشر للميلاد مع انهيار النظام الإقطاعي وظهور حركة الإصلاح الديني الذي دفع بدوره إلى تركيز السلطة في أيدي حكام وملوك الأنظمة السياسية القائمة في وقتها وما زال مستمرا حتى وقتنا الراهن في العديد من دول العالم، يمر اليوم بمفترق طرق رئيسي في النظام العالمي الجديد أو الرقمي، ابسط ما يمكن القول عنه، انه يسير نحو التراجع والانهيار والتفتت أمام ضربات العولمة الموجعة بمساندة ثورة المعلومات والمجتمعات الرقمية، وهو أمر يؤكده المشهد السياسي والاقتصادي الدولي على صعيد السياسة والعلاقات الدولية، وكذلك القانون الدولي حيث تجاوزت فيه تلك الأيقونات العابرة للقارات آخر الصلاحيات القانونية والسيادات الإقليمية وباختصار، فإن هذه التحولات تشير إلى إبطال مفعول الدولة المركزية الحديثة التي كانت تسيطر على السياسة العالمية منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا.

وما يؤكد ذلك الاتجاه هو المشهد الراهن لآثار الثورة الصناعية الثالثة على واقع الأنظمة السياسية والحكومات المركزية القائمة، فبالرغم من أنه لا يزال في مراحله الأولى من تأثيراته وانعكاساتها، إلا ان الواضح من آثاره تلك على الواقع السياسي لتلك الحكومات والأنظمة في مختلف أرجاء العالم، يكفي للتأكيد على أننا مقبلون على مرحلة عالمية جديدة حول طبيعة القوة والسياسة في القرن الحادي والعشرين، ستشكل فيها تلك التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والانترنت في العصر الرقمي أحد أبرز عوامل القوة السياسية من جهة، وعناصر ضعف وتفتت ونهاية استقلال وسيادة الدول والحكومات من جهة أخرى.

صحيح أننا لا نزال في مرحلة مبكرة من ثورة المعلومات الحالية، وتأثيراتهـا على الاقتصاد والسياسة متفاوتة وكما كان الحال في البخار في أواخر القـرن الثـامن عشر والكهرباء في أواخر القرن التاسع عشر فإن نمو الإنتاجية قد تلكأ متأخرا بينمـا كان على المجتمع ان يتعلم كيف يستخدم التكنولوجيات الجديدة استخداما كاملا، وذلـك كون المؤسسات الاجتماعية تتغير على نحو أبطأ من التكنولوجيا، فعلى سـبيل المثـال فإن المحرك الكهربائي قد اخترع في العام ١٨٨١ ولكن لم يحدث إلا بعد ذلك التـاريخ بأربعة عقود تقريباً ان اخذ هنري فورد زمام الريادة في إعادة تنظيم المصانع لتحصـل على الفائدة الكاملة من القوة الكهربائية، لذا فإن تأثيرات العصر الرقمي علـى سـيادة الدولة الوطنية ما زال في بداياته المبكرة، بالرغم من ان تلك البداية كانت قويـة جـدا نظرا لطبيعة وأبعاد قوة هذا الوحش المتجسد في شبكات الانترنت ووسـائط التواصـل الاجتماعي وثورة المعلومات.

لذا فإن القياسات التاريخية السابقة تساعدنا على فهم بعض القوى التي ستشكل السياسـة العالمية في القرن الحادي والعشرين، (حيث تغيرت الاقتصادات وشبكات المعلومـات بسرعة أكثر بكثير من سرعة تغير الحكومات، وقد تنامت أحجامها بأسرع من تنـامي السيادة والسلطة) فهي تقوم بكل وضوح على انتزاع وتفتيت تلك الصفة عن الأنظمـة والحكومات والدول في القرن ٢١ بشكل متدرج وسريع للغاية حيث يعتمد على حركـة المرور عبر شبكات الاعتماد المتبادل على صعيد العالم كله، رغم ان البدايات الأوليـة لما يعرف اليوم بالأنترنت قد انطلق مع أول مودم يسمح بنقل البيانات الرقمية عبر خط الهاتف في العام ١٩٥٨م.

كما ان هناك اتجاهين آخرين لهما علاقة وثيقة بثورة المعلومـات، ويعـززان التكهن بأن هذا القرن سيشهد تحولات في مواقع الأنشطة الجماعية بعيدا عن الحكومات المركزية وهما: ان ثورة المعلومات صنعت قوى وعناصر فاعلة خاصة عابرة للقومية

غير سياسية ولكنها تؤثر بشكل رئيسي ومباشر في سياسات الدول واستقلالها وسيادتها الوطنية كشبكات التواصل الاجتماعي تويتر، فيس بوك، والواتساب، وغيرها، وكذلك قد وسعت ثورة المعلومات من دور الأسواق الشركات متعددة الجنسية والخصخصة وتأثيرها على سياسات الدول بطريقة جعلت الدولة مصدرا واحدا للسلطة من بين عدة مصادر.

يضاف إلى ذلك ان هناك مؤشرات عديدة وواضحة على ذلك التراجع في سيادة الدول القومية وقدرتها على حماية حدودها الوطنية، والذي تسببت به ضربات العولمة والعصر الرقمي والدولة الافتراضية، يقع على رأسها من وجهة نظري تمكين الجماعات الإرهابية التي تستخدم أدوات الشبكة العنكبوتية وعلى رأسها برنامج You Tube على سبيل المثال من خدمة أهدافها الجيوسياسية، كذلك الشركات العابرة للحدود الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد الذين تمكنوا بكل سهولة ويسر كذلك عبر نفس الأدوات الرقمية من التأثير في سياسات دولهم وتوجهاتها وقراراتها التي كانت تعد مقدسة وحكرا على بعض النافذين.

المطلب التاسع
الإعلام التنموي في إطار
برامج الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية

الإعلام هو جهاز يسعى إلى نقل الحقائق والمعلومات التي تهم أفراد المجتمع، والإعلام التنموي منظومة إعلامية فرعية تعالج قضايا التنمية، عبر التحكم في أجهـزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشـكل الـذي يتفـق وأهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا.

وتكمن أهمية الإعلام التنموي في عمله على دفع مسار التنمية لإنجاز أهـداف التنمية بالشكل المطلوب وفق استراتيجية واضحة ومدروسة، تسعى إلى توسيع نطـاق المشاركة الشعبية، والترويج لأهمية إنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تـنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، وتدافع عن تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها.

وتساهم التغطية الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية للشؤون الاقتصادية في التعريف بالنشاط التنموي عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحلـيلات وتفسير المصطلحات الاقتصادية المعقدة، ونشر المعلومات التي تشتمل علـى الحقـائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث، كما تهدف التغطية الإعلامية إلى توثيـق المعلومات والتحليل والتفسير المستند إلى استخدام أدوات البحث العلمـي فـي العمـل الصحافي، وإجراء استطلاعات الرأي لمعرفة اتجاهات الجمهور حول قضـايا التنميـة والاستثمار والقاعدة الأساسية لوسائل الإعلام هي أنها مجرد قنوات توصيل كفء بـين بيئة الأعمال والجمهور الأوسع، وبالتالي فإن الأخبار والتحليلات الاقتصادية التي تبثها

أو تنشرها ليست إلا مؤشرات لا يجوز استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية أو لإجراء الصفقات الاقتصادية، وتنحصر مهمة الإعلام التنموي بتزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها. وبقدر ما يقدم الإعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها؛ خاصة أن دور الإعلام ينصب على كيفية توجيه الأفراد لمساعدة أنفسهم؛ والإسهام بفاعلية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم؛ وتشجيعهم على القيام بدور فعال في تنمية مجتمعهم وتوعيتهم ليكونوا على إدراك ووعي بمشكلات بيئتهم. وتنبع أهمية الجهاز الإعلامي المرتبط بمسار التنمية من مساهمته في تحديد احتياجات المجتمع وترتيب أولوياته؛ وتحديد المشكلات التي تواجه المجتمع واختيار أنسب الطرائق لمعالجتها وتحديد مستويات الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ. ما يعني أن الإعلام التنموي نشاط شامل ومخطط ومتعدد الأبعاد يخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بضرورة المشاركة الإيجابية في عملية التنمية وعمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للاقتصاد والتعريف بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية والتنموية والطاقات المتاحة وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي الاستثماري بشتى مجالاته وصوره من خلال ما يسمى، (الاتصال المعزز للتنمية)، الذي يهدف إلى نشر ثقافة التنمية بعرض وتبسيط وشرح وتفسير وتحليل المضامين الاقتصادية في قوالب إعلامية مهنية جاذبة لخدمة أهداف التعليم والتثقيف ونشر المعلومات وتنشئة المجتمع على مفاهيم تنموية تخدم مصالحهم، وتمس حياتهم اليومية ومستقبل أجيالهم، ويرتبط تطور أداء الإعلام التنموي ارتباطاً وثيقاً برغبة الدولة في تحسين المناخ الاقتصادي وتوسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي، وتحسين درجة الشفافية وقبول الانتقاد.

ولضمان نجاح الإعلام في نشر التنمية لابد من وجود رؤية واضحة واستراتيجية إعلامية، تهدف إلى إبراز فلسفة التنمية وتوجهاتها، واستخدام أدوات البحث العلمي

لزيادة المقدرات الإعلامية على التحليل والاستقراء، والمهنيـة والمصـداقية واحتـرام الحرية الصحافية والاستقلالية في تحديد مشكلات وقضايا وتحديات التنمية، والاسـتفادة من العلم والتكنولوجيا الإعلامية والثورة التقنية، لبناء قاعدة معلومات وتحليلات يستفاد منها في وضع استراتيجيات وتحليل السياسات.

وتساهم وحدات الإعلام المعززة لدور التنمية في توجيه سـلوك المـواطنين، وحثهم على تحمل مسؤولياتهم في مجالات التنمية، وإبراز وجهـة نظـر المجتمعـات المحلية وعمل تسويق اجتماعي لمشروعات التنمية، بتحويل الصحف ووسائل الإعـلام الأخرى إلى مواقع لعرض نتائج الدراسات العلمية الاقتصادية، ومنابر لتبادل الأفكـار والآراء الاقتصادية والمعالجات الواقعية لقضايا وهموم التنمية، عبر حضورها بقوة في الفعاليات الاقتصادية وتواصلها مع الحركة الأكاديمية فـي هـذا المجـال، واختيـار المعلومات والموضوعات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من أجل جـذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية في مجال الإعلام الاقتصادي.

أن تحقيق تلك الأهداف المتداخلة يستلزم وجـود تخطـيط إعلامـي يتسـم بالشمولية والتكامل لضمان الأداء الجيد، وفقاً للأساس الزمنـي: القصـير والمتوسـط والبعيد المدى نظراً لشمولية الإعلام التنموي وارتباطـه بنـواحٍ اقتصـادية وسياسـية واجتماعية وثقافية تربوية، فمن الناحية الاجتماعية يقوم الإعلام التنموي بتوسيع الآفاق الفكرية، ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلـب قيمـاً ومعـايير ومعتقدات اجتماعية متجددة. فنظام الاتصال هو أداة للتغييـر نحـو نظـام اجتمـاعي شامل، وعلى الصعيد السياسي فإنه يهدف إلى تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القـرار وتوضـيح الأبعاد الوطنية للتنمية.

ومن الناحية الثقافية يسعى إلى إيجاد الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية، وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربية جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ فالتنمية عملية إنسانية حضارية ونسبية، ولذلك يمكن القول إن (لا تنمية من دون تخطيط إعلامي)يتولى مهمة حشد الطاقات الإعلامية البشرية والمادية، وتوسيع جهود المؤسسات الإعلامية الجماهيرية والشخصية من خلال وحدة العمل الإعلامي بكافة صوره وأشكاله؛ واستغلال كل القنوات الاتصالية وعناصرها؛ وجعلها في خدمة الاستراتيجية العليا وهي التنمية.

وتؤكد هذه الحقائق وجود نوع من التفاعل الديناميكي بين التنمية بمظاهرها المتعددة ووسائل الإعلام فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة وتيرة التدفق الإعلامي من خلال مضاعفة القدرة الشرائية للناس كما أن زيادة التدفق الإعلامي والمعلومات تسهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، وبالمقابل فإن غياب النظم السريعة للاتصال وضعف الشفافية وهيمنة التعتيم الإعلامي قد تشكل سبباً رئيسياً من أسباب تخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من المناطق في الدول النامية، بقدر ما يقدم الإعلام من حقائق ومعلومات بقدر ما تحقق التنمية أهدافها.

الاتفاق مع صندوق النقد:

كان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق في نوفمبر ٢٠١٦ على تقديم مساعدة مالية لمصر من خلال اتفاق للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد " (EFF) بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي. ووافق المجلس على المراجعة الأولى في ١٣ يوليو وعلى المراجعة الثانية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، وتمت المراجعة الثالثة في مايو ٢٠١٨ والذي بموجبها ستحصل مصر على قيمة الشريحة الرابعة من قرض الصندوق بقيمة ملياري دولار، وبهذا سيرتفع مجموع ما حصلت عليه مصر من قرض الصندوق إلى ٨ مليارات دولار، من إجمالي ١٢ مليار دولار.

ويدعم "تسهيل الصندوق الممدد" برنـــامج الســـلطات الاقتصـــادي الشـــامل لاســـتعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة مصر إلى مسار النمو القوي والقابـــل للاســـتمرار، وعلى وجه التحديد، يهدف البرنامج إلى تحسين عمل أسواق النقد الأجنبي، وتخفـــيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي، وزيادة النمو لخلق فـــرص العمـــل، وخاصـــة للنساء والشباب، كذلك يهدف البرنامج إلى حماية محدودي الدخل أثناء عملية الإصلاح.

ويعتبر قيام صندوق النقد الدولي بمساندة وتمويل برنامج الإصـــلاح الـــوطني بالإضافة إلى المساندة الدولية الواسعة لهذا البرنامج من جانب مؤسسات اقليمية ودولية كالبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية ودول الخليج الشقيقة والصـــين ودول مجموعـــة السبع الصناعية الكبرى عاملاً مهماً لزيادة الثقة وطمأنينة المستثمر المحلى والأجنبـــي لتحقيق دفعة جديدة في النشاط الاقتصادي.

أشادت المؤسسات الدولية بتجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي واعتبرتهـــا كمثال للدول الذى أجرت إصلاحات اقتصادية، كما تم وضعها ضمن أكثر عشـــر دول جاذبة للاستثمار في عام ٢٠١٨هـــ منها:

أولا- أعلنت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني عـــن قيامهـــا بمراجعـــة النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من "مستقر" إلى "إيجابي" مع الابقاء على درجـــة التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية بكل من العملتين الأجنبية والمحليـــة عنـــد درجة B – ، وكانت أولى هذه المؤشرات الاتفاق المبدئي بين مصر وصـــندوق النقـــد على ضخ ٢ مليار دولار شريحة جديدة من قرض الصندوق لمصر.

ثانيا- تصدرت مصر قائمة دول أفريقيا ومنطقة الشـــرق الأوســـط بمؤشـــر جلوبـــال سيرفيسيز لوكيشن لعام ٢٠١٧، الخاص بمؤسسة أيه .تي .كيرنى والذي يقـــيس قـــدرة الدول على تقديم خدمات التعهيد بفاعلية وكفاءة مما يســـاعد الشـــركات علـــى اتخـــاذ قرارات بالاستثمار خارج حدود الدولة الأم للشركة.

وتحسن ترتيب مصر بالمؤشر هذا العام ليرتفع مركزين لتحتل المركز الـ ١٤عالميا.. ووفقا للتقرير، تصدرت مصر قائمة المؤشر عالميا من حيث الجاذبية المالية، وأرجع التقرير تحسن مركز مصر بالمؤشر إلى قرار المركزي بتحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر الماضي وما تبعه من تراجع قيمة الجنيه ومساهمة ذلك في دعم تنافسية مصر.

ثالثا – اختيار ١٣ شركة مصرية ناشئة ضمن أقوى ١٠٠ شركة ناشئة عربية وفقا لقائمة مجلة فوربس ميدل إيست لعام ٢٠١٧.

رابعا– مصر وتوجو وكوت ديفوار يقودون التقدم في التنمية البشرية بأفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية، وفقا لمؤشر مؤسسة مو إبراهيم للحوكمة الأفريقية خلال عام ٢٠١٧. وحققت مصر أداءً طيباً أيضاً في المؤشر من حيث فرص الاقتصاد المستدام.

تقارير دولية:

– تقرير آفاق الاقتصاد المصري ٢٠١٧ الذى اطلقه البنك الدولي على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين جاء فيه :

– هناك العديد من المؤشرات على استقرار الاقتصاد الكلى، حيث يتم اجراء اصلاحات مهمة للمالية العامة وتخفيض دعم منتجات الطاقة واحتواء فاتورة الاجور، ولكن معدل التضخم قفز الى مستويات قياسية مرتفعة كان لها بعض التأثيرات السلبية على الاحوال الاجتماعية وجهود الحد من الفقر ،تم مواجهتها من خلال تشديد السياسات النقدية من جانب البنك المركزي المصري وزيادة الانفاق الاجتماعي من جانب الحكومة.. توقع التقرير ان يسجل الاقتصاد المصري معدل نمو قدره ٤.٥% في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وذلك بفضل مرونة الاستهلاك ولكن معدل التضخم المرتفع سيضعف تأثير هذا النمو جزئيا، أشار التقرير إلى انه مع حدوث مزيد من الانتعاش للاستثمار

سوف تتعافى الصادرات السلعية وقطاع السياحة بشكل إيجابي في النمو، وان تشغيل حقول الغاز الجديدة سيساعد على تعزيز قطاع الصناعات الاستخراجية وتحسين الموازنة العامة.

توقع التقرير تراجع عجز الموازنة العامة الى ٨.٨% من أجمالي الناتج المحلى في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نتيجة إصلاح نظام الدعم وزيادة العائدات الضريبية ،وانه من المنتظر أن ينخفض عجز حساب المعاملات الجارية إلى ٤.٦% من أجمالي الناتج المحلى، أضاف التقرير: ان معدلات الفقر قد تتراجع بسبب توسيع تدابير الحماية الاجتماعية في ميزانية السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ ومن ذلك زيادة المخصصات في بطاقات الغذاء الذكية وبرامج التحويلات النقدية حذر التقرير من المخاطر الامنية الاقليمية والمحلية وتأثيرها على الاستثمار والسياحة وتحويلات المغتربين والتي تعتبر مصادر أساسية للإيرادات الحكومية وعائدات النقد الأجنبي . أشار التقرير الى أن تحرير سعر الصرف ساعد على تحسن المركز المالي الخارجي لمصر وحقق ميزان المدفوعات فائضا قيمته ١٣.٧ مليار دولار وجاء ٩٠% منه بعد تحرير سعر الصرف، وقفز حساب المعاملات المالية والرأسمالية الى ٢٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ من ٢١.٢ مليار دولار بسبب زيادة الاقتراض الخارجي وارتفاع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر والقفزة التى حدثت في تدفقات محافظ الاستثمار التى شجع عليها تحسن افاق الاقتصاد والعوائد الجاذبة على الاصول المقومه بالجنية المصري كما ساعد تعديل سعر الصرف على توفير موارد لدفع جزء من المستحقات المتأخرة لشركات النفط الدولية. كما قفز صافى الاحتياطيات من النقد الأجنبي الى مستوى قياسي زاد عن ٣٦ مليار دولار.

– كما جاء تقرير "كلايمت سكوب ٢٠١٧ " بأن مصر صعدت ٢٣ مركزا، بتقرير كلايمت سكوب ٢٠١٧ الصادر عن وكالة بلومبرج، لتصل إلى المركز الـ ١٩ من

أصل ٧١ دولة تم تقييمها على أساس ما أحرزته من انجازات تجاه التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة والاستثمار في الطاقة النظيفة. وقال التقرير إن التقدم الكبير الذي أحرزته مصر يعود بصورة كبيرة إلى ارتفاع استثماراتها في الطاقة النظيفة التي بلغت قيمتها حوالي ٧٤٥ مليون دولار في ٢٠١٦، مقابل تقريبا لا شيء في العام السابق عليه.

– أكد تقرير صادر من مجموعة أكسفورد الاقتصادية العالمية، أن شركات دولية عدة أعلنت خططها لتوسيع إنتاجها في مصر، واستخدام القاهرة كمنصة تصنيع إقليمية على خلفية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتطورات الاقتصادية التى حدثت في مصر خلال عام ٢٠١٧ ، حيث أعلنت شركة مارس عن خططها لاستثمار ما يقرب من ٤٢ مليون دولار في مصر خلال العام ونصف العام المقبلين، وذلك بجعل إنتاجها في مصر يصل إلى ٨٠٪ بزيادة قدرها ٣٠٪ عن معدله الحالي ، كما أعلنت شركة يونيليفر إيجيبت، أن تعويم الجنيه قد شجع الشركة على مضاعفة أصولها واستثماراتها في مصر، وأن هذه القرارات الجريئة قد جعلت مصر بحق مركزا تصديرا إقليميا ٣ – قال تقرير صادر عن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، والذي نشرته صحيفة التليجراف ،أن مصر ثاني أسرع المقاصد السياحية نموا حول العالم خلال العام الجاري ٢٠١٧.

الاقتراحات والتوصيات

١- التأكيد على أهمية التعاطي إعلامياً مع الأحداث والمتغيرات وفق مهنيـة محـددة تُعلي من شأن الشفافية والموضوعية، في إطار من الأداء المهنـي الـذي يعـزز طموحات الشعوب الغربية.

٢- دعوة الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية العربية إلى الاعتماد على شـفافية الإعلام كأحد مصادر القوة الناعمة للمجتمعات وكذلك في العلاقات الدولية.

٣- إيلاء كل الاهتمام والتشجيع للصحافة الالكترونية، وخاصة التي يصدرها الشـباب العربي باعتبار أن ذلك من شأنه تأكيد الارتباط العضوي بين العمـل الإعلامـي وقضايا المجتمع.

٤- دعوة الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية العربية إلى تطوير الشق الخـاص بالتعاطي مع أزمات التحولات الدولية الراهنة وتداعياتها في الشأن الاقتصـادي، والأمني، والسياسي، والإعلامي، والاجتماعي، مع التركيز في هذا السياق علـى إبراز الدور الجديد للمواطن كشريك في جميع القضايا التي تهم المجتمع.

٥- دعوة أمانة الملتقى الإعلامي العربي إلى النظر في عقد دورة خاصة للبحـث فـي سبل تنمية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتير، ومـا قـد ينشأ مستقبلاً من هذه الشبكات) باعتبارها الوسـيلة الجديـدة والمنتشـرة للعمـل الإعلامي للمواطن والمؤسسات على حد سواء.

٦- التنبيه إلى مخاطر انزلاق التغطيات والمواد الإعلامية التي من شأنها نشر بـذور الفتن الطائفية والمذهبية والقبلية وغيرها من أشكال التمييز الاجتماعي.

٧- مراجعة المفاهيم والمداخل النظرية والمناهج العلميّة من خلال إقامة ورشات تعليمية لإيجاد أرضية توافقية لتجاوز الاتكالات المعرفية والمنهجية المتنوعة .

٨- ضرورة الانفتاح والتعاون والتشارك بين المؤسسات العلمية المختصة في علوم الإعلام والاتصال من خلال الإنتاج المشترك والتبادل الأكاديمي (الإشراف، التوجيه، النشر العلمي، الخ...).

٩- دعوة الباحثين إلى الاهتمام بالظواهر الجديدة في البيئة العربية من أجل صناعة معرفية خاصة ومنفتحة.

١٠- العمل على إيجاد أعمال مشتركة (ثنائية آو فرقية) تتولى دراسة ظاهرة أو مجموعة من الظواهر في الأقطار العربية .

١١- الدعوة إلى إيجاد مسار جديد للتكامل المنهجي ومنها إدخال البحوث التجريبية والتنبؤية، خاصةً المتعلّقة بتأثيرات الاتصال على الطفل والاتصال التعليمي ورسم الصورة الذهنية .

١٢- التركيز على أخلاقيات الرقمي بالقيام بورش وندوات توجيهية لطلبة الإعلام والإعلاميين الشباب.

المراجع

المراجع العربية

١- الميداني، عبد الرحمن حسن، ضوابط المعرفة، دار القلم دمشق، الطبعة السادسة ٢٠٠٢.

٢- العقاد، عباس محمود العقاد، التفكير فريضة إسلامية، مطبعة المعارف، طبعة ١٩٧٩م.

٣- منهج البحث العلمي عند العرب، د جلال موسى، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٧٢.

٤- د عبد الرحمان بدوي، دور العرب في تكوين الفكر الغربي، وكالة المطبوعات الطبعة الثالثة ١٩٧٩.

٥- محمد البشر، مقدمة في الاتصال السياسي، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٧).

٦- يحيى اليحياوي، في القابلية على التواصل، الرباط، منشورات عكاظ، ٢٠١٢.

٧- يحيى اليحياوي، الاتصال والتواصل، موقع المؤلف www.elyahyaoui.org

٨- سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي (الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠٠٦).

٩- محمد بن عبد العزيز آل سعود، العلاقة بين وكالات الأنباء العالمية وترتيب أولويات اهتمام الصحف السعودية بالقضايا الخارجية، الرياض، منشورات كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٢م.

١٠- كمال الدين جعفر عباس، الاتصال السياسي (دمشق: منشورات المكتب الإسلامي، سلسلة في البعد الفكري، ٢٠٠٤) ٤١.

١١- راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

١٢- المصالحة محمد حمدان، الاتصال السياسي، مقترب نظري تطبيقي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

١٣- عواطف عبد الرحمن، "العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي"، سلسلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، العدد ١-٢ (٢٠٠٩م.

١٤- محمد طلال، الصحافة الحزبية، الواقع وآفاق التحديث، الدورية المغربية لبحوث الاتصال العدد ١٤، (٢٠٠٢م.

١٥- عصام زكريا، ثورة اتصالات الإنترنت، مجلة ستالايت هايد، العدد ٩٥، لندن ١٩٩٥.

١٦- يحيى اليحياوي، حصار الإعلام، الرباط: منشورات عكاظ، أكتوبر ٢٠٠٦م.

١٧- قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية التغييرية، المضامين والرؤى المؤتمر الدولي ١٧ لجامعة فيلادلفيا حول "ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات عمان، ٦ و ٨ نوفمبر ٢٠١٢.

١٨- ديفيد ترامبل، "العالم وفوضى سياسة المصالح"، مترجم عن الإنكليزية، الدار المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠١١

١٩- زيادة الطلب على النفط وآثارها الاقتصادية : د. أنس بن فيصل الحجي، دراسة بعنوان : الخطر القادم ارتفاع الدولار وانخفاض سعر النفط، مترجم إلى العربية من خلال معهد الشيرازي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٥.

٢٠- د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٥٢ إصدار نيسان ١٩٨٢.

٢١- د. تسياو دنج زانج، "المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط، نشر في قضايا إستراتيجية"، الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد ٢٠٠٠/٣

٢٢- محمد مورو، "الحرب الباردة تعود من جديد"، كذلك راجع : "النفط.. الصراع والدم" موقع الدكتور محمد مورو ، ٢٠٠٩

٢٣- علي حسين باكير، مقالة تحت عنوان: "الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.. والبحث عـن نفوذ جديد"، منشورة في مجلة المجتمع، العدد ١٦٩٢، تاريخ ٢٠٠٦/٠٣/١١.

٢٤- مصر وصندوق النقد الدولي أسئلة أساسية عن مصر، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، موقع صندوق النقد. https://www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas

٢٥- تعرف على معدلات "النمو.. والاحتياطى النقدي" المستهدفة بالعام المـالي الجديـد، ٢٩ مايو ٢٠١٨، https://www.youm7.com/story/2018/5/29/%D8%AA

٢٦- دينا عبد الفتاح ، اجتماعات الربيع تختتم أعمالها في واشنطن وتؤكد: اقتصـاد مصـر على الطريق الصحيح، ٢٢-٠٤-٢٠١٨، موقع المصري اليوم،

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Lindon Denis, Le marketing politique (Paris, Ed. Dalloz, 1986).

2- Brian McNair, An introduction to political communication (London Ed Routeledge, 2003).

3- Zaki Abdellatif, Aspects de la communication politique au Maroc (Rabat 14-Ed. Okad, 2004).

4- Dahmani Bouarab, La médiatisation de la communication politique, (Fès : Mémoire D.E.S en sciences politiques, Université Sidi Mohammed Ben Abdellah, 1991)..

5- El Yahyaoui Yahya, De la gouvernance des réseaux numériques, (Rabat : Ed. Okad, 2011)..

6- Gaxie Daniel, Sur quelques concepts fondamentaux de la science politique, (Paris : Mélanges Duverger, P.U.F, 1987).

7- Achache Gilles, Le marketing politique, (Paris : Hermès, n° 4,1989).

-8- Miège Bernard, La société conquise par la communication, (Paris : PUG, 1989).

المراسلات

المعهد الدولي العالي للإعلام - ضاحية النخيل - مدينة الشروق - القاهرة

ت : ٢٦٣٠٠٠٤٢/٤٣/٤٤/٤٥ (٠٢) فاكس : ٢٦٣٠٠٠٣٩ (٠٢)

الرقم المختصر : ١٩٦٤٤ محمول : ٠١٠٠٥٦٠٠٠٦٧/٦٨/٦٩

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٨٩٦٤/ ٢٠١٤م

ISSN for Journal: (ISSN 2357-0407)

E.mail: crsjournal@sha.edu.eg

الموقع الإلكتروني : magazine.sha.edu.eg

متاحة على قاعدة بيانات دار المنظومة

www.mandumah.com